

مشكلة معايير الاستثمار في برامج التنمية

دراسة نظرية

للدكتور أحمد جامع

تمهيد :-

الفصل الأول - استعراض معايير الاستثمار الحالية ونقدها

الفصل الثاني - أسس معيار الاستثمار السليم

خاتمة

تمهيد

ليس من اليسير أن يعطى الباحث تعريفاً محدداً للتخلف الاقتصادي ومن ثم اتجه كثير من الكتاب الى تعداد الخصائص التي تميز الاقتصاديات المتخلفة . والواقع أن هذه الاقتصاديات تتصف بأغلبية ، ان لم يكن بكافة ، الخصائص الآتية : ارتفاع معدل الوفيات وخاصة في سن الطفولة ، انتشار بعض الأمراض المعينة ، سوء الحالة الصحية للسكان بصفة عامة ، نقص التغذية ، ارتفاع معدل الانجاب في الأسرة ، ارتفاع نسبة الأمية ، ضعف مركز المرأة الاجتماعي ، ارتفاع نسبة الأطفال المشغولين ، ضعف مركز الطبقة المتوسطة ، وجود نظام الطبقات الاجتماعية ، الجمود ، عدم التصنيع ، سوء استغلال الثروات الطبيعية ، انتاج عدد صغير من المواد الأولية الكبرى ودخل سنوي فردي منخفض جدا (٦٧ ٪ من الدخل العالمي من أجل ١٨ ٪ من السكان في العالم و ١٥ ٪ من هذا الدخل من أجل ٦٧ ٪ من هؤلاء السكان) (١) .

(١) راجع في تفاصيل هذه الخصائص :

C. Lévy : Les Critères du sous-développement et développement , in "Le Tiers-Monde", sous-développement et développement, I.N.E.D., cahier No. 39, P.U.F., 1961, pp. 139-148. Ch. Prou : Etablissement des programmes en économies sous-développées, t.1, Statistique et Programmes Economiques, I. Dunod, Paris, 1964, pp. 32-42.

ورغم كثرة هذه الخصائص فإننا نتفق مع O. Lange (١) و A.N. Mac Leod (٢) في أن الاقتصاد المتخلف هو قبل كل شيء اقتصاد لا تكفى رؤوس الأموال الانتاجية الموجودة فيه لاستغلال ثرواته الطبيعية ولتوفير عمل لمجموع القوة العاملة وفقا للفنون الانتاجية المطبقة فى البلاد المتقدمة .

وقد أثارت مشاكل الاقتصاديات المتخلفة أذهان رجال السياسة وكذلك الاقتصاديين وعلماء الاجتماع فى البلاد حتى غير المتخلفة وبذلوا ما يستطيعون فى سبيل حلها وذلك بضمان الاسراع فى سير هذه الاقتصاديات نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ويكاد يجمع الرأى فى الوقت الحالى على أن « خطة التنمية » هى الوسيلة الفنية الأكثر ملاءمة لتحقيق هذا التقدم فى جانبه .

وتتفق ا لغالبية العظمى للاقتصاديين المهتمين بالتنمية فى اعتبار مشكلة توزيع الموارد المتاحة وخاصة رؤوس الأموال فى الدول فى طريق النمو أهم المشاكل التى تعترض طريق مخططة التنمية والتى يتعين عليهم حلها . ومن السهل فهم هذا الرأى فى الواقع خاصة وأن نقص رؤوس الأموال فى هذه الدول يعتبر عقبة كبرى فى طريق التنمية من جهة ، وان الاتجاه الذى تأخذه الاستثمارات كيف الهيكل الجديد للاقتصاد القومى من جهة أخرى ، ومن هنا كانت الحاجة الى ايجاد معايير صالحة لتوجيه توزيع رؤوس الأموال هذه بين مختلف القطاعات وكذلك بين المشروعات الداخلة فى كل قطاع منها .

والواقع أن تخطيط الاستثمارات يشتمل على ست مجموعات متعاقبة من القرارات ، وهى :

- ١ - تحديد النسبة المثوية من الدخل القومى التى تخصص للاستثمار.
- ٢ - توزيع هذه المبالغ بين مختلف أقسام الاستثمار .

(١) Essays on Economic Planning, Indian Statistical Series no. 4, Indian Statistical Institute, Asia Publishing House, Bombay, 1960, p. 33.

(٢) Trade and Investment in Underdeveloped Areas : A Comment, A. E. R., vol X L I, June 1951, p. 471.

٣ - توزيع المبلغ المخصص لكل قسم بين مختلف القطاعات التى يشتمل عليها هذا القسم (١) ،

٤ - توزيع المبلغ المخصص لكل قطاع بين مختلف المشروعات التى يشتمل عليها هذا القطاع ،

٥ - المفاضلة بين الفنون الانتاجية الممكنة بالنسبة الى كل مشروع ،

٦ - توزيع المشروعات بين مختلف الأقاليم داخل الدولة .

ويلاحظ بالنسبة الى الاستثمارات فى المجموعات الثلاثة الأولى والمجموعة الأخيرة أن القرارات العامة ، والتى تكون فى مجموعها استراتيجية التنمية للدولة ، هى صاحبة الدور الأول والأساسى فى تخطيطها ومن البدعى أن مثل هذه القرارات لا يمكن أن تكون محلا للتحليل الاقتصادى الا فى حدود ضيقة . والواقع أن أصحاب الدور الأكبر فى هذه القرارات هم رجال السياسة المسئولون فى الدولة ، ويترتب على هذا أنه يتعين على مخططي التنمية الاقتصادية أن يأخذوا هذه القرارات فى أغلب الحالات باعتبارها معطيات محددة .

ومن الممكن تقسيم الاستثمارات الى ثلاثة أقسام :

(أ) الاستثمارات الاجتماعية أو فى البنى الأساسية الاجتماعية

— social investments, social overhead capital, social infrastructure investments —

ويطلق بعض الكتاب على هذه الاستثمارات اسم الاستثمارات فى رأس المال البشرى ، راجع T. W. Shultz: Investment in Human Capital, A. E. R., vol LI, no. 1, March, 1961.

ويمكن تعريف هذه الاستثمارات بأنها تلك التى يقصد منها زيادة الرفاهية الاجتماعية فى البلاد وذلك بتحسين أحوال المعيشة ورفع المستوى الثقافى والصحى للسكان . ويتبين من هذا التعريف أن الغالبية من الاستثمارات التى تقدم خدمات نهائية للمستهلكين هى استثمارات اجتماعية مثل الخدمات التعليمية والثقافية والصحية وتلك الخاصة بالترويح والحدائق والمنشآت الرياضية وغيرها .

(ب) الاستثمارات فى الهيكل الأساسى الاقتصادى

— economic overhead capital, economic infrastructure investments —

ويمكن تعريف هذه الاستثمارات بأنها تلك التى لا غنى عن المنتجات والخدمات التى تقدمها لوجود وتشغيل المشروعات الاقتصادية الصناعية والزراعية المنتجة مباشرة ومنها الاستثمارات فى النقل (السكك الحديدية ، الطرق ، الموانئ والمطارات) ووسائل المواصلات والطاقة والرى والتكوين المهنى وغيرها . وتعد هذه الاستثمارات منتجة بصفة غير مباشرة لأن الغاية الأساسية من القيام بها ليس تحقيق الربح من المنتجات والخدمات التى تقدمها وإنما استعمال هذه المنتجات والخدمات فى العملية الانتاجية للمشروعات المنتجة مباشرة .

(ج) الاستثمارات المنتجة مباشرة — productive investments —

ومن الممكن تعريف هذه الاستثمارات بأنها تلك الخاصة بمختلف المشروعات الاقتصادية الصناعية والزراعية التى تستهدف مباشرة انتاج السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك ولاستثمار .

ونحن نعتقد مع كثير من الاقتصاديين ، أن المجموعتين الرابعة والخامسة فى سلسلة الخطوات المتعلقة بتخطيط الاستثمارات ، أى اختيار المشروعات وفنونها الانتاجية ، هى الخطوة الأهم فى هذه السلسلة التى تعتبر بحق حجر الزاوية فى برامج التنمية . ويطلق على هذه الخطوة عادة تعبير « معايير الاستثمار » (١) .

والواقع أن الدول فى طريق النمو تواجه مشكلة وهى بصدد توزيع الموارد المتاحة لها ، وخاصة رؤوس الأموال ، بين المشروعات المختلفة وفنونها الانتاجية الممكنة فى برمجها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتنشأ المشكلة بسبب عدم كفاية هذه الموارد للقيام بكافة المشروعات المفيدة ، ومن ثم كانت الحاجة الى تقرير قواعد أو معايير ذات طبيعة عامة يمكن الاهتداء بها عند اجراء الاختيار الذى لابد منه بين هذه المشروعات وكذلك بين الفنون الانتاجية الممكنة بالنسبة الى كل مشروع ، نظرا الى أن المشروعات الواحدة يمكن أن ينفذ ، فى أغلب الحالات ، وفقا لفنون انتاجية مختلفة .

ويتعين كى تكون هذه المعايير صالحة للتطبيق أن يمكن التعبير عنها فى شكل معامل تقدير عددي يعطى لكل مشروع مما يسمح بادراج المشروعات ذات المعامل الأكبر فى الخطة بترتيب تفضيل وذلك فى حدود الأموال والموارد المتاحة .

ولا تقتصر أهمية مشكلة معايير الاستثمار على الدول فى طريق النمو فحسب ، بل تتعداها الى الدول الاشتراكية (٢) حتى المتقدمة منها فيعتبر المسئولون عن السياسة الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى أن مشكلة « فاعلية الاستثمار » واحدة من أهم مشاكل تشييد الشيوعية وأن حساب هذه الفاعلية يجب أن يكون جزءا لا ينفصل عن أسلوب التخطيط على كافة المستويات من الهيئة العليا للتخطيط فى الاتحاد (٣) الى المشروعات المنفردة (٤) .

وفى رأينا أن مشكلة معايير الاستثمار هى أعقد المشاكل التى يواجهها واضعوا برامج التنمية ، وذلك لسببين :

(١) investment criteria

(٢) نقصد بها الدول ذات الاقتصاد الجماعى

(٣) Gosplan

Cahiers de l'I.S.E.A. : Economies des Démocraties Populaires.

Critères des choix de l'investissement en U.R.S.S., Série G, no. 6 Juin 1959, p. 106.

وراجع أيضا لدراسة موجزة ومفيدة لمعايير الاستثمار فى الاتحاد السوفيتى :

N. Kaplan : Investment Alternatives in Soviet Economic Theory, J.P.E., vol. IX, no. 1, Feb. 1952.

الأول - أنه يلاحظ أن المشروعات المختلفة وفنونها الانتاجية الممكنة يمكن أن تكون لها آثار متعددة وفى مجالات عديدة (سياسية ، حربية ، اجتماعية واقتصادية) وأنه ليس من اليسير دائما تقدير هذه الآثار حسابيا .

الثانى - أن من الملاحظ أيضا أن المشروعات وفنونها الانتاجية يمكن أن تكون لها آثار ليس فقط مباشرة ، بل أيضا غير مباشرة تمس جوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية فى الدولة . فقد يترتب على تنفيذ مشروع معين على أساس فن انتاجى بذاته ، كآثر غير مباشر ، خفض تكلفة انتاج مشروع آخر ، وذلك فى حالة ما اذا كانت منتجات المشروع الأول تستخدم كعنصر انتاج للمشروع الثانى . وبالعكس ، فان تنفيذ مشروع معين يمكن أن يحدث ، كآثر غير مباشر ، ارتفاعا فى تكلفة انتاج مشروع آخر اذا كان المشروعان يستخدمان عنصر انتاج واحد ، محدود الكمية عادة .

والواقع أن مشكلة توزيع الموارد المتاحة للبلاد فى طريق النمو بين مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة لم تجد لها حلا مرضيا صالحا للتطبيق (١) حتى الوقت الحاضر ، وهذا رغم العدد الكبير نسبيا من معايير الاستثمار المقترحة من مختلف الاقتصاديين والمستشارين الاقتصاديين لهذه البلاد .

وهكذا لم يتوافر بعد لواضعى برامج التنمية المعيار الصالح للتطبيق الكفيل بتوجيههم فى هذا المجال الحيوى من مجالات التخطيط ، بل على العكس ، فقد قدمت لهم معايير غير كافية ، متناقضة وحتى متضادة كلية الواحد للآخر .

ومن النادر فى الواقع أن نجد فى نظرية التنمية موضوعا ملتبسا ساء العرض مثل موضوع معايير الاستثمار . ومن هنا كانت ضرورة بذل محاولة توضيح تستهدف المساعدة فى عرض المشكلة عرضا أفضل وتقديم معيار لمخططى التنمية قادر على توجيههم فى أعمال توزيع الموارد المخصصة للاستثمار بين مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة .

ويقتصر هذا البحث على بذل محاولة التوضيح المشار اليها دون الذهاب الى تقديم معيار مفصل لتوزيع الاستثمارات مكتفين بعرض الأسس التى يتعين قيام مثل هذا المعيار عليها .

وينقسم هذا البحث الى فصلين ، عدا التمهيد والخاتمة ، نستعرض فى الأول منهما معايير الاستثمار الحالية ونقدها وتعرض فى الثانى أسس معيار الاستثمار السليم .

الفصل الأول

استعراض معايير الاستثمار الحالية ونقدها

يستهدف هذا الفصل ، الذى ينقسم الى مبحثين ، التدليل على عدم كفاية معايير الاستثمار الحالية كموجه صالح للتطبيق فى أعمال توزيع الموارد ، وخاصة رأس المال ، عند وضع برامج التنمية . وسنعرض فى المبحث الأول هذه المعايير باختصار مخصصين المبحث الثانى لنقد هذه المعايير ذاتها . وسنرى أن كلا من هذه المعايير صحيح ولكن جزئيا فقط ، ومن ثم غير كاف كموجه لتوزيع الاستثمارات فى برامج التنمية .

ونود قبل البدء فى عرض معايير الاستثمار الحالية أن نلفت النظر الى مسألة اصطلاحية . ذلك أننا نجد فى كثير من الكتابات الخاصة بمعايير الاستثمار أن اصطلاح « كثافة رأس المال » (١) يستعمل فى معنيين مختلفين كل الاختلاف : الأول خاص بالعلاقة التى توجد ، فى مشروع معين ، بين وحدة من رأس المال ووحدة من العمل (العلاقة رأس مال / عمل) (٢) . والثانى خاص بالعلاقة التى توجد ، فى المشروع ، بين وحدة من رأس المال ووحدة من الانتاج (العلاقة رأس مال / انتاج) (٣) .

والواقع أن هذه العادة تكون مصدرا من مصادر الالتباس المحيط بموضوع معايير الاستثمار ، لأن هذين المعنيين فى الحقيقة مختلفين تمام الاختلاف الواحد عن الآخر ، ومن ثم تدعو الحاجة الى التعبير عن كل معنى بتعبير متميز عن الآخر .

والواقع أن هذه العادة تكون مصدرا من مصادر الالتباس المحيط بموضوع بالنسبة الى العمل والكثافة بالنسبة الى الانتاج ، وهكذا يمكن الكلام عن مشروعات ذات علاقة رأس مال / عمل ، مرتفعة ، أى أن نسبة رأس المال الى العمل فى المشروع مرتفعة ، ومشروعات ذات علاقة منخفضة ، كما يمكن الكلام عن مشروعات ذات علاقة رأس مال / انتاج مرتفعة أى أن نسبة رأس المال الى

capital intensity . .

(١)

capital/labour ratio

(٢)

capital/output ratio

(٣)

ويلاحظ أن العلاقة رأس مال / انتاج تستخدم كوسيلة فنية للوصول الى فكرة تقريبية عن مبالغ الاستثمارات اللازمة لتحقيق زيادة معينة فى الدخل القومى . وفى هذا الخصوص لا يوجد محل ، بداهة ، للخلط بين العلاقة رأس مال / عمل والعلاقة رأس مال / انتاج ، ويكون اصطلاح « كثافة رأس المال » مقصودا به دائما فقط العلاقة الأخيرة . راجع فى العلاقة رأس مال/انتاج كوسيلة فنية بالمعنى المشار اليه :

A. Gameh: La Technique des Plans de Développement. Recherche d'un Nouveau Critère de l'Investissement. Etude Théorique et Opérationnelle. Thèse pour le Doctorat d'Etat, Université de Paris, Juin 1964.

الانتاج في المشروع مرتفعة ، ومشروعات ذات علاقة منخفضة . ويمكن الكلام أيضا عن مشروعات ذات كثافة قوية لرأس المال بالنسبة الى العمل ، أو ذات كثافة قوية لرأس المال بالنسبة الى الانتاج ، ومشروعات ذات كثافة ضعيفة .

وتفاديا لكل غموض ، سنحتفظ بالاصطلاح كثافة رأس المال للتعبير عن العلاقة رأس مال / عمل وباصطلاح « انتاجية رأس المال » (١) للتعبير عن العلاقة رأس مال / انتاج . وهكذا يمكن الكلام عن مشروعات ذات كثافة قوية لرأس المال أى ذات علاقة رأس مال / عمل مرتفعة ، وعن مشروعات ذات انتاجية مرتفعة لرأس المال . أى ذات علاقة رأس مال انتاج منخفضة .

المبحث الأول

استعراض موجز لمعايير الاستثمار الحالية

من الممكن التفرقة بين أربعة معايير مختلفة للاستثمار نادى بها مختلف الكتاب والمستشارين الاقتصاديين وهى : معيار الكثافة الضعيفة لرأس المال ، معيار الانتاجية المرتفعة لرأس المال ، معيار الكثافة القوية لرأس المال ، وأخيرا معيار الانتاجية الحديثة الاجتماعية .

وسنستعرض هذه المعايير تباعا باختصار .

١ - معيار الكثافة الضعيفة لرأس المال (٢)

نظرا الى أن غالبية البلاد المتخلفة تتميز بوفرة فى العمل بالنسبة الى رأس المال ، فإن أنصار هذا المعيار يجادلون توزيع الاستثمارات فى هذه البلاد بحيث تعطى الأولوية فى التنفيذ للمشروعات التى تتميز بضعف كثافة رأس المال ، أى المشروعات ذات العلاقة رأس مال / عمل منخفضة . وبعبارة أخرى فانه يجب أن تفضل الاستثمارات فى الزراعة وفى الصناعة الخفيفة ، التى تتميز بفن انتاجى يركز غالبا على الاستعمال الكثيف للعمل ، عن الاستثمارات فى لصناعة الثقيلة حيث يستلزم الفن الانتاجى الامتخدام الكثيف لرأس المال (بالنسبة الى العمل) .

(١) capital productivity

(٢) low capital intensity

وكما لاحظ H.B. Chenery بحق (١) ، فإن هذا المعيار مشتق مباشرة من نظرية النفقات النسبية لـ Heckscher — Ohlin . وفى الواقع اذا كانت دالة الانتاج ذاتها موجودة فى كل البلاد ، واذا كان رأس المال نادرا نسبيا فى البلاد المتخلفة ، فان الميزات النسبية فى هذه البلاد ممكن أن تمتزج باستعمال فنون انتاج ذات كثافة عمل ضعيفة (علاقة رأس مال / عمل منخفضة) .

٢ - معيار الانتاجية القوية لرأس المال (٢)

ينسب هذا المعيار عامة الى J.J. Polak (٣) و N.S. Buchanan (٤) الذين يحذران أن تنفذ البلاد التى تقوم باعادة تعمير مدمرته الحرب العالمية الثانية ، وكذلك البلاد المتخلفة بالأولوية ، المشروعات ذات الناتج السنوى المرتفع القيمة بالنسبة الى رأس المال اللازم لاقامة هذه المشروعات ، وهذا فى حالة عدم وجود اعتبارات خاصة .

والحجة الرئيسية لأنصار هذا المعيار هى أن موارد البلاد المتخلفة فى رؤوس الأموال ضعيفة جدا بالنسبة الى مواردها فى اليد العاملة ومن ثم ضرورة الاقتصاد فى استعمال الموارد النادرة الى أقصى حد ممكن فى عملية الانتاج .

ويلاحظ أن هذا المعيار ليس الا تطبيقا بسيطا للقانون التقليدى الخاص بالانتاج بأقل نفقة ممكنة .

٣ - معيار الكثافة القوية لرأس المال (٥)

وقد حمل لواء هذا المعيار أساسا الكاتبان الأمريكان W. Galenson and H. Leibenstein (٦)

وقد بدأ الكاتبان تحليلهما بتحديد الغاية من الاستثمار بأنها تعظيم الدخل الفردى فى المدى الطويل أكثر منها الزيادة المباشرة فى الدخل القومى بعد القيام بهذه الاستثمارات ، ولا يمكن تحقيق هذه الغاية الا عن طريق زيادة

(١) Comparative Advantages and Economic Policy, A.E.R., vol. L I, no. 1, Mars 1961, p. 27.

high capital productivity (٢)

Balance of Payments Problems of Countries Reconstructing with the Help of Foreign Loans, Q.J.E., vol. LVII, no. 1, Feb. 1943, pp. 218-219. (٣)

International Investment and Economic Welfare, Henry Holt Company, New York, 1946, p. 225. (٤)

high Capital intensity (٥)

(٦) راجع مقالهما :

Investment Criteria, Productivity and Economic Development, Q.J.E., vol LXIX, no. 3, Aug. 1955, pp. 351-367.

انتاجية العمل مما يسمح بتحقيق حجم أكبر من الانتاج فى المستقبل قوة جديدة وتعد المشروعات ذات الكثافة القوية لرأس المال هى الوحيدة التى تستطيع ضمان عاملين لا غنى عنهما للوصول الى هذه الغاية ، أى تعظيم الدخل الفردى فى المدى الطويل . وهذا العاملان هما :

أولاً - تعظيم تكوين رأس مال مصدره الإيرادات المتحققة من الاستثمارات الأولية وذلك من أجل إمكان رفع انتاجية العمل فى المستقبل . لكن المشروعات ذات الكثافة القوية لرأس المال هى وحدها التى تسمح بزيادة المدخرات بسرعة وتكوين رأس مال نظراً الى أن حصة ضعيفة نسبياً من الإيرادات المتحققة من هذه الاستثمارات ستوزع فى صورة أجور تتجه كلها تقريباً الى الاستهلاك الجارى فى حين أن الحصة الكبيرة نسبياً من هذه الإيرادات ستوزع فى صورة أرباح من الممكن أن تخصص بسهولة لتكوين رأس مال وللقيام باستثمارات جديدة .

ثانياً - تقليل معدل تزايد السكان من أجل تحقيق انتاجية كبيرة للعمل فى المستقبل . لكن المشروعات ذات الكثافة القوية لرأس المال هى ، بصفة عامة، التى تستطيع وقف المعدل الكبير لتزايد السكان نظراً لأنها تخلق الظروف الضرورية من أجل تقليل معدل المواليد . وتمثل هذه الظروف فى رفع مستوى تكوين وثقافة العمال من جهة وتوسيع المراكز الحضرية التى يتمتع فيها العمال بأجور حقيقية مرتفعة نسبياً تبعاً لزيادة انتاجية العمال من جهة أخرى (١) .

وينتهى الكاتبان من تحليلهما الى تحبيذ توزيع رؤوس الأموال فى البلاد المتخلفة بين مختلف المشروعات بحيث تعطى الأولوية للاستثمارات ذات الكثافة القوية لرأس المال ، ويسميان معيارهما : النسبة الحدية لاعادة الاستثمار بالنسبة الى الفرد (٢) .

وينضم الاقتصادى الانجليزى M. Dobb بدوره الى معيار الكثافة القوية لرأس المال ، ويرى فى ندرة العمال الصناعيين الفنيين فى البلاد المتخلفة مبرراً للقيام بالاستثمارات التى تقتصد فى استعمال اليد العاملة وذلك نظراً الى أن اكتساب المهارة الفنية ينتج من التجربة فى المصنع بقدر ما ينتج من التعليم

(١) يعتقد الكاتب P.S. Enke أيضاً انه يتعين على البلاد المتخلفة ذات الكثافة القوية للسكان أن تفضل الاستثمارات التى تستطيع تخفيض معدل تزايد السكان بالنسبة الى عرض السلع الاستهلاكية . راجع مقال :

Speculation on Population, Q.J.E., vol. LXXI, no. 1, Feb. 1957, p. 35.

The Marginal per Capita reinvestment quotient.

(٢)

المهني وأن التنمية الصناعية تستطيع وحدها زيادة عدد من لهم دراية مباشرة بطرق الانتاج الحديثة . (١)

وينضم H.O. Hirschman (٢) أيضا الى جانب مؤيدى الكثافة القوية لرأس المال ، فهو يعتقد أن خير استعمال لموارد البلاد المتخلفة من رؤوس الأموال يتمثل فى انتاج سلع صناعية جديدة لا فى الاستثمار فى صنع السلع الموجودة فعلا . ويستلزم انتاج هذه السلع الجديدة دائما استعمال فنون ذات كثافة قوية لرأس المال ، فى حين أن الصناعات الموجودة فعلا تتميز غالبا بكثافة ضعيفة لرأس المال . وفى عبارة أخرى فإن الاستثمار الأفضل لرؤوس الأموال فى البلاد المتخلفة يتمثل فى تنفيذ المشروعات ذات الكثافة القوية لرأس المال ، لكن ليس بصفاتها هذه ، انما باعتبارها الوسيلة الوحيدة لانتاج سلع صناعية جديدة غير هذه التى ينتجها الاقتصاد القومى فعلا .

٤ - معيار الانتاجية الحديثة الاجتماعية (٣)

يتحصل هذا المعيار فى توزيع الموارد المتاحة للبلاد المتخلفة بين مختلف المشروعات بحيث يكون الدخل أو الانتاجية الصافية من لوحة الأخيرة من رأس المال ، الوحدة الحديثة ، المستخدمة فى كل من هذه المشروعات متعادلة بقدر الامكان .

ويعتبر الاقتصادى الانجليزى A. Kahn أول من نادى بهذا المعيار عندما أكد ضرورة مراعاة مساهمة الوحدة الحديثة لمبالغ الاستثمار فى مختلف المشروعات فى زيادة الدخل القومى وليس الجزء الذى يحصل عليه المنظم الفردى من هذه المساهمة (٤) .

الا أنه يرجع الفضل الى الاقتصادى الأمريكى H. B. Chenery فى تنمية هذا المعيار بمحاولة حساب الانتاجية الاجتماعية لمختلف المشروعات

(١) Cf. Note sur "le degré d'intensité capitaliste" des investissements dans les pays sous-développés, E.A., t.XII, no. 1-2, Jan-Juin 1954, p. 34.

وقد نقل المقال تحت عنوان :

Note on the so-called degree of capital intensity of investment in underdeveloped countries, in : On Economic Theory and Socialism, Routledge and Kegan Paul Ltd., London, 1954.

(٢) Investment Policies and "Dualism" in Underdeveloped Countries A.E.R., vol. XLII, no. 5, Sep. 1957, p. 561.

Social marginal productivity (٣)

Investment Criteria in Development Programmes, Q.J.E., vol. LXI, no. 1, Feb. 1951, p. 39. (٤)

أو مساهمتها في زيادة الدخل القومي (١) . وقد بدأ الكاتب تحليله بملاحظة أن كل مشروع يمكن أن تترتب عليه آثار على الدخل القومي ، على ميزان المدفوعات وعلى توزيع الدخل . ورغم ذلك فإنه يحذف من تحليله ، للتبسيط ، كافة التغيرات عدا تأثير الاستثمار على الدخل القومي وعلى ميزان المدفوعات ، ثم يقدم الصيغة الآتية لتي تعبر عن لانتاجية الحدية الاجتماعية للاستثمار :

$$\text{اح} = \frac{\text{ب} - \text{ن}}{\text{ك}} - \frac{\text{ل} + \text{م} + \text{و}}{\text{ك}} + \frac{\text{ر}}{\text{ك}} \quad (\text{زع} + \text{ع} + \text{ز})$$

$$\frac{\text{ف}}{\text{ك}} - \frac{\text{ص}}{\text{ك}} - \frac{\text{ع}}{\text{ك}} =$$

حيث كل المتغيرات (ما عدا ع و ك) تيارات سنوية وحيث :

اح ج = الزيادة السنوية في الدخل القومي (زائد ما يعادل التحسن في ميزان المدفوعات) الناتجة من الوحدة الحدية للاستثمار في مشروع معين ،

ك = الزيادة في رأس المال أو في الاستثمارات المقامة ،

س = قيمة الانتاج بعد حذف الضرائب غير المباشرة والجمركية واطافة الاعانات للوصول الى الثمن الحقيقي للانتاج ،

ب = قيمة الوفورات الخارجية التي تترتب على المشروع .

ن = تكلفة المواد الخام المستوردة ،

ف = القيمة الاجتماعية للانتاج داخل الدولة = س + ب - ن

ل = تكلفة العمل التي يجب أن تحسب من وجهة نظر المجتمع لا وفق للاجور المدفوعة فعلا بواسطة المنظم الفردي ،

م = تكلفة المواد الأولية الوطنية ،

و = تكاليف الانتاج الاخرى بما فيها تكلفة استبدال رأس المال ،

ص = التكلفة الكلية لعناصر الانتاج الوطنية = ل + م + و

ر = كمية غير محدودة تمثل مقدار الزيادة في الدخل القومي الذي يمكن أن تكون معادلة للتحسن في ميزان المدفوعات بمقدار وحدة

واحدة فى ظروف معينة . ومن الممكن اختيار قيمة لجميع اضافى مرتبط بالمكسب أو بالتوفير فى العملات الأجنبية خلال مدة معينة مع الإحاطة بآثار برنامج الاستثمار ككل على الواردات والصادرات وبحالة ميزان المدفوعات فى بداية هذه المدة .

ز = أثر الاستهلاكات على ميزان المدفوعات ،

ح ١ = أثر إقامة المشروع على ميزان المدفوعات ،

ح ٢ = أثر تشغيل المشروع على ميزان المدفوعات ،

ح = الآثار الكلية للاستثمار على ميزان المدفوعات = ز ح ١ + ح ٢

ف = القيمة المضافة فى الاقتصاد الوطنى الناتجة عن وحدة من الاستثمار ،

ص ك = التكلفة الكلية للتشغيل الناتجة عن وحدة من الاستثمار ،

ح - ز = القيمة المقدرة للتحسن فى ميزان المدفوعات الناتجة عن وحدة من الاستثمار .

المبحث الثانى

نقد معايير الاستثمار الحالية

ان معايير الاستثمار المختلفة التى شرحناها لا تكفى ، فى الواقع ، كموجه صالح للتطبيق للمخططين الراغبين فى توزيع الاستثمارات بين مختلف المشروعات فى برامج التنمية . وعدم كفاية هذه المعايير يعنى ، بذاته ، أنها ليست خاطئة كلية وانها صالحة . . لكن جزئيا فقط .

وسندلل على عدم الكفاية هذا بدراسة نقدية لكل من هذه المعايير بصفة فردية ثم نورد بعض الانتقادات التى تنطبق على كافة هذه المعايير بلا استثناء .

أولا - انتقادات خاصة بكل معيار

١ - نقد معيار الكثافة الضعيفة لرأس المال

من مزايا هذا المعيار جذب الاهتمام نحو الخطر الذى تتعرض له البلاد المتخلفة عندما تنفذ مشروعات طبقا لفنون انتاجية ذات كثافة قوية لرأس المال وهو المورد ، النادر اذا كان من الممكن تنفيذ مشروعات أخرى طبقا لفنون انتاجية ذات كثافة قوية للعمل والذى يعتبر المورد الغزير لغالبية هذه البلاد .

ومن مزاياه أيضا أنه لا يعتبر رأس المال عنصر الانتاج الوحيد الذى يمثل تكلفة للجماعة كما يفعل معيار الانتاجية المرتفعة لرأس المال كما سـمـنـى .
أخيرا فان معيار الكثافة الضعيفة لرأس المال يساهم فى حل مشكلة البطالة التى تعاني منها غالبية البلاد المتخلفة .

ورغم ذلك فان هذا المعيار يتعرض لانتقادات قاسية تنزع عنه كل قيمة كموجه صالح للتطبيق لتوزيع الاستثمارات فى برامج التنمية .

فيلاحظ أولا أن هذا المعيار ليس صحيحا الا فى حالة ما اذا كان هدف الاستثمارات هو فقط تعظيم العمالة ، وفى هذه الحال يكون هذا المعيار هو الموجه الكامل والسليم لتحقيق هذه الغاية نظرا الى أنه يوصى بالمشروعات والفنون الانتاجية ذات العلاقة عمل / رأس مال مرتفعة مما يزيد ، بـداهة ، من العمالة . لكنه من غير الممكن أن يكون هذا المعيار موجها صالحا لتوزيع الاستثمارات اذا كان الهدف المراد تحقيقه هو زيادة الدخل القومى . فالواقع أن المشروعات والفنون الانتاجية ذات العلاقة رأس مال / عمل منخفضة ليست هى بالضرورة ذات العلاقة رأس مال / انتاج منخفضة ، وبعبارة أخرى فان كمشروعات والفنون الانتاجية ذات الكثافة الضعيفة لرأس المال (علاقة رأس مال / عمل منخفضة) ليست هى بالضرورة ذات الانتاجية المرتفعة لرأس المال (علاقة رأس مال / انتاج منخفضة) .

فالملاحظ ، فى كثير من الحالات ، أن العكس هو المتحقق فعلا ...
ان المشروعات والفنون الانتاجية ذات الكثافة القوية لرأس المال (علاقة رأس المال / عمل مرتفعة) هى التى تتميز بـانتاجية مرتفعة لرأس المال (علاقة انتاج / رأس مال مرتفعة) . ونشير فى هذا الخصوص الى أن الغالبية من الابتكارات الفنية الحديثة توفر فى رأس المال وفى العمل معا وأنه لهذا فمن مصلحة البلاد فى طريق النمو أن تفضلها عن الفنون الانتاجية القديمة ذات التكلفة العالية فى رأس المال وفى العمل فى نفس الوقت (١) . ومن جهة أخرى فان استعمال فنون انتاج ذات كثافة عمل قوية ، بالنسبة الى رأس المال ، يمكن أن يؤدى الى ضمان عمل لعدد أكبر من العمال ، لكنه عمل لا يختلف الا قليلا عن البطالة المقنعة وذلك نظرا الى الاستخدام الكثيف للعمل مع أدوات انتاج بدائية (٢) .

(١) Cf. J. Duvaux : Critères de l'Investissement et Développement Economique, R.E., no. 3, Mai, 1951, p. 388.

(٢) Cf. K. Mandelbaum : The Industrialization of Backward Areas, Oxford Institute of Statistics, no 2, 2nd ed., New-York, 1955, p. 96, cité par M. Belshaw: Operational Capital Allocation Criteria for Development Planning, E.D.C.C., vol V I, no 3, April 1958, p. 196.

وقد أظهرت التجربة السوفيتية أن استخدام الفنون الانتاجية ذات الكثافة القوية لرأس المال ، ولو أنها تترك عدد أكبر من العمال دون عمل في الحال ، إلا أنها تضمن في المستقبل القريب امكانيات عمل بالنسبة الى عدد كبير من العمال وطبقا ، وهذا مهم ، لفنون الانتاج الحديثة ذات الكثافة القوية لرأس المال . وفي عبارة أخرى فان استعمال فنون الانتاج الحديثة ذات الكثافة القوية لرأس المال وتعظيم العمالة ممكن أن يكونا متعارضين في الحال فقط وليس في المستقبل القريب بدرجة ما (١) .

والواقع ان استخدام الفنون الانتاجية ذات الكثافة القوية لرأس المال يمكن أن تؤدي الى زيادة في الدخل القومي أكبر مما يؤدي اليه استخدام افنون الانتاجية ذات الكثافة القوية للعمل مما يسمح بتخصيص جزء كبير نسبيا من اليرادات المتحققة لتكوين رأس المال وللإستثمارات الجديدة التي تعطى امكانيات واسعة للعمل وفقا للفنون الانتاجية الحديثة (٢)

نشير أيضا الى أنه لا يمكن الاعتماد على الكثافة الضعيفة لرأس المال في حالة ما اذا وجدت في البلاد ظروف مناخية او موارد طبيعية خاصة تستلزم لاستغلالها استخدام فنون انتاج ذات كثافة قوية لرأس المال . ففي مثل هذه الحالات يمكن تفضيل استغلال هذه الموارد ، ولو مصحوبا بقدر من البطالة ، على عدم استغلالها دون بطالة وذلك بتوجيه رأس المال الى أوجه نشاط ذات علاقة رأس مال / عمل أكثر انخفاضا لكن ، بالتأكيد ، أقل فائدة من وجهة نظر الدخل القومي (٢) .

ويلاحظ أخيرا أن مرونة العلاقة رأس مال / عمل محدودة بتأثير دالة الإنتاج (قانون الغلة المتناقصة) ، فمن الصعب في الواقع أن نجد ميدانا للنشاط ، خارج الانشاءات وبعض المشروعات الزراعية ذات الاحجام الصغيرة ، يسمح بالحصول على انتاج أكبر بالنسبة الى وحدة من رأس المال باضافة مزيد من العمل اليها (٣) .

Cf. M. Dobb : Second Thoughts on Capital Intensity of Investment, R.E. Stud. vol. X X I V (1), no 63, 1956-57, p. 38. (١)

Cf. Ch. Bette'heim : Studies in the Theory of Planning, Asia Publishing House, London, 1959, p. 229.; W. Galenson and H. Leibenstein : Investment Criteria ..., op. cit., p. 348. (٢)

Cf. J. Mouly : Note sur les Propositions des Facteurs et de l'Intensité Capitalistique des Investissements dans les Pays Sous-Développés, Cahiers de l'I.S.E.A., série F 3, Juin 1956, p. 65. A.E. Khan : Investment Criteria ..., op. cit., p. 40. (٣)

Cf. J. Duvaux : Critères de l'Investissement..., op. cit., p. 388. (٤)

٢ - نقد معيار الانتاجية المرتفعة لرأس المال :

لهذا المعيار مزية تأكيد أهمية توزيع الاستثمارات بطريقة يمكن معها الحصول ، وفقا لرؤوس الأموال المتاحة ، على أكبر انتاج ممكن مما يساهم في تعظيم الدخل القومي للبلاد في طريق النمو .

الا انه يؤخذ على هذا المعيار انه لا يراعى الا عنصرا واحدا من عناصر الانتاج ، هو عنصر رأس المال ، ويعتبر أن العمل لا يمثل تكلفة ما بالنسبة الى المجتمع مع انه ، حتى في البلاد المزدحمة بالسكان حيث يوجد عدد كبير من العاطلين صراحة أو مقنعين في الزراعة ، لا بد من انفاق مبالغ كبيرة واستعمال موارد أخرى من أجل ضمان المواصلات والتكوين المهني والخدمات الصحية للعاطلين الزراعيين الذين سيعملون في أماكن أخرى . كل هذه النفقات يجب أن تؤخذ في الاعتبار الى جانب رؤوس الأموال الضرورية لاقامة المشروعات المختارة اذا أردنا تقدير التكاليف التي تتحملها الجماعة فعلا من أجل اقامة هذه المشروعات (١)

وبلاحظ ، من ناحية أخرى ، أن العلاقة رأس مال انتاج يمكن ان تكون منخفضة في مشروعات لا تتطلب الكثير من المهارة الفنية او التي تعتمد على الاسواق الموجودة فعلا او التي تقام في قطاعات لا تصادف اعناق زجاجة يتعين التغلب عليها ، لكن من الممكن أن يتكشف في الزمن الطويل انها هي مختلف المشروعات الاخرى التي كان يمكن ان تؤدي الى زيادة اكبر في الدخل القومي (٢)

وأخيرا فان معيار الانتاجية المرتفعة لرأس المال لا يفسر لنا لماذا تخصص البلاد في طريق النمو مبالغ ضخمة للاستثمارات الاجتماعية ولتكوين رأس المال الاجتماعي ، وهي استثمارات تتميز ، كما نعلم ، بانتاجية منخفضة جدا لرأس المال نظرا الى انها لا تقدم ، بصفة عامة ، منتجات لها قيمة نقدية في السوق .

٣ - نقد معيار الكثافة القوية لرأس المال :

من مزايا هذا المعيار تأكيد أهمية النظر لا الى الآثار الحالية للاستثمار على الدخل القومي فحسب ، بل أيضا الى الآثار البعيدة لهذه الاستثمارات . كذلك يؤكد هذا المعيار أهمية تخصيص جزء كبير من الإيرادات المتحققة

Cf. A.E. Kahn : Investment Criteria..., op. cit., p. 45. W. Galenson and H. Leibenstein : Investment Criteria ..., op. cit., p. 360. (١)

Ibid., p. 348. (٢)

للمقيام باستثمارات جديدة • ويمتاز هذا المعيار أخيراً بالقاء الضوء على أثر الاستثمارات المقامة وفقاً للفنون الإنتاجية الحديثة على تكوين وتدريب كادر وعمل فنيين مما يخفف من نقص الأيدي العاملة الفنية التي تعاني منه البلاد المتخلفة .

ومع هذا فقد تعرض هذا المعيار إلى انتقادات قاسية من عدد كبير من الاقتصاديين (١) . فالواقع أن معيار الكثافة القوية لرأس المال يجب توزيع الاستثمارات في البلاد المتخلفة بطريقة لاتراعى تأثير هذه الاستثمارات على زيادة الدخل القومي مع أنها ، أى زيادة الدخل القومي ، تعد أحد الأهداف الرئيسية التي يتعين تحقيقها في هذه البلاد .

وفيما يتعلق بحجة اكتساب المهارة الفنية التي تسمح بهذا فقط المشروعات ذات الكثافة القوية لرأس المال ، فإنه يلاحظ أن تركيز رؤوس الأموال في مثل هذه المشروعات يترتب عليه بالضرورة نقص المبالغ التي يمكن توزيعها على المشروعات الصغيرة مع أن التنمية الاقتصادية تتطلب ، بصفة عامة ، إنشاء المشروعات الصغيرة التي تسمح بتكوين عدد كبير من المنظمين لا غنى عنه إذا أردنا التنمية أن تستمر • وهذا صحيح حتى في البلاد التي تؤدي فيها الدولة الدور الرئيسي كموزع لرؤوس الأموال أو كقائم بإدارة المشروعات الصناعية (١) .

ويلاحظ أيضاً أن تأثير المشروعات ذات الكثافة القوية لرأس المال على معدل تزايد السكان ليس مؤكداً بشكل قاطع • وهذا راجع إلى سببين : أولهما أن تجربة بعض البلاد المزدهرة بالسكان كاليابان والصين تظهر أن الوسيلة الوحيدة الفعالة لانقاص معدل الإجاب تتحصل في نشر مختلف وسائل الرقابة على النسل ، وثانيهما أن الاستثمارات في المشروعات ذات

Cf. O. Eckstein : Investment Criteria for Economic Development and the Theory of Intertemporal Welfare Economics, Q.J.E.; vol. L X X I, no 1, Feb. 1957, p. 66 — F.M. Bator : On Capital Productivity, Input Allocation and Growth, Q.J.E., vol. L X X I, no 1, Feb., 1957, pp. 101—106. H.H. Villard: Investment Criteria, Productivity and Economic Development, A. Comment, Q.J.E., vol. LXXI, no. 3 Aug., 1957, pp. 470-471. — A.E.K. Sen : Some Notes on the choice of Capital Intensity in Development Planning, Q.J.E., vol LXXI, no 4, Nov. 1957, pp. 566-567 — J. Moes : Investment Criteria, Productivity and Economic Development, A Comment, Q.J.E., vol LXXI, no 1, Feb. 1957, pp. 161-164. — J. Duvaux: Critères de l'Investissement..., op. cit., pp. 400-405 et 410. — H.B. Chenery : Comparative Advantages..., op. cit., p. 30.

Cf. P.T. Bauer and B.S. Yamey : The Economics of Underdeveloped Countries. (٢)
James Nisbet, London, 1957, p. 201, cité dans : Problèmes de l'Investissement dans les pays Insuffisamment Développés, Revue Internationale du Travail, vol. LXXVII, no 5, Genève, Mai 1958, p. 450. — C. Hsieh : Le Sous-Emploi en Asie. II — Ses Rapports avec la Politique des Investissements, la même revue, vol. LXVI, no 6, Juin 1952, p. 40.

الكثافة القوية لرأس المال تتطلب : بالتعريف : عدداً قليلاً نسبياً من العمال بالنسبة الى العدد الكلى لليد العاملة في البلاد ، وهكذا فان التأثير الذى يمكن : احتمالاً : لهذه الاستثمارات ان تبشره على معدل الانجاب سيكون محصوراً فى عدد قليل من العمال فى حين أن بقية العمال العاطلين ، صراحة أو مقنعين ، لن يتأثروا بهذه الاستثمارات على هذا النحو .

أكثر من ذلك ، فان معيار الكثافة القوية لرأس المال يستند على حجة أن الجزء الأكبر من الإيرادات والموزع فى صورة أجور سيخصص كله تقريباً للاستهلاك ولن يساهم : بالتالى ، فى إعادة الاستثمار فى حين أن الجزء الموزع فى صورة أرباح سيخصص لتكوين رأس المال وللإستثمارات الجديدة مما يدعو الى تفضيل المشروعات ذات الكثافة القوية لرأس المال والتي توزع الإيرادات المتحققة منها فى صورة أرباح أكثر منها فى صورة أجور .

والواقع أن هذه الحجة تغفل أثر الاستهلاك على الاستثمار (تأثير المعجل) والسلسلة المتابعة الناشئة من الطلب الاولى على السلع الاستهلاكية بفضل التأثير المتبادل للمضاعف والمعجل (تأثير المؤرّجج) . ومن ناحية أخرى فان السلطات العامة ستكون مضطرة الى تخصيص جزء هام من الأرباح التى تحققها المشروعات ذات الكثافة القوية لرأس المال لمساعدة العاطلين اجتماعياً . وفضلاً عن كل هذا فانه حتى لو افترضنا ان الميل الى الادخار سيكون أكثر ارتفاعاً فيما يتعلق بالإيرادات المتحققة من المشروعات المشار إليها منه فيما يتعلق بالمشروعات ذات الكثافة الضعيفة لرأس المال (فى حالة ما اذا كانت انتاجيتها مرتفعة أيضاً) وذلك بسبب النسبة الاكثر ارتفاعاً للأرباح المقابلة للأجور فى المشروعات الاولى ، فانه يلاحظ ان القيام بالمشروعات الثانية يسمح ، أحياناً كثيرة ، بالحصول على حجم أكثر كبراً من الأيراد بالنسبة الى نفس الكمية من رأس المال مما يتيح ، فى النهاية ، تعويض أثر النسبة الضعيفة للأرباح ، وبالتالي للادخار ، التى تترتب على انقيام بهذه المشروعات الثانية . وفى عبارة أخرى ، فانه أن المحتمل من يسمح الميل الى الادخار الضعيف نسبياً المصاحب للمشروعات ذات الكثافة الضعيفة لرأس المال بتكوين حجم اجمالى للادخار أكبر من الحجم المصاحب لمشروعات ذات الكثافة القوية لرأس المال ، وهذا بفضل حجم أكثر كبراً للإيرادات التى تحققها المشروعات ذات الكثافة الضعيفة لرأس المال . ويلاحظ بالإضافة الى هذا ان تحقيق هذه المشروعات يضمن مستوى للاستهلاك أكثر ارتفاعاً لعدد أكبر نسبياً من العمال .

وتتجاهل هذه الحجة لمعيار الكثافة لرأس المال ، أخيراً ، امكانية توزيع الإيرادات المتحققة من مختلف المشروعات بحيث يخصص جزء منها

تكوين رأس مال والاستثمارات الجديدة . فالواقع ان الدولة تستطيع انجاء هذا التوزيع بالالتجاء الى مختلف اجراءات السياسة الاقتصادية للتنمية (١) مثل الضرائب والسياسة النقدية وسياسة الاثمان ، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات العامة ، وغيرها . ولا شك أنه من الأفضل استعمال اجراءات مالية ونقدية لزيادة تكوين رأس المال عن توزيع الموارد النادرة بين مختلف المشروعات بطريقة تؤدي الى زيادة نسبة الارباح بالمقابلة للاجور حتى لو أدى هذا التوزيع الى صرف رؤوس الأموال عن المشروعات الأكثر إنتاجية من وجهة نظر الدخل القومي في مجموعه (٢) .

أخيرا ، فان معيار الكثافة القوية لرأس المال لا يعمل حسابا لآثار الاستثمار على ميزان المدفوعات . فالواقع ان هذا المعيار لا يأخذ في الاعتبار ان بعض المشروعات تتطلب نسبة كبيرة من المواد المستوردة كعناصر انتاج أثناء فترة التشغيل وأن بعض المشروعات الأخرى ، على العكس ، تخصص نسبة كبيرة من انتاجها للتصدير ، وهذا يمكن ان تترتب عليه نتائج متشعبة على مركز ميزان المدفوعات .

٤ - نقد معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية :

يتميز هذا المعيار بتقديره لتكاليف الآثار الاستثمارية من زاوية أكثر شمولاً من المعايير الأخرى . وهكذا يعمل هذا المعيار حساباً لتكلفة الموارد الأولية وللعمل . ومن جهة أخرى فإنه يأخذ في الاعتبار آثار الاستثمار على الدخل القومي وعلى تكوين الهيكل الأساسي الاقتصادي بإدخاله البند E الذي يمثل الوفورات الخارجية .

الا أن هذا المعيار لا يأخذ في الاعتبار صراحة تكاليف الانتاج الأخرى مثل رأس المال (سعر الفائدة) والموارد الطبيعية المختلفة . والواقع أنه لا يكفي الجمع بين كافة تكاليف الانتاج الأخرى وتمثيلها بالبند O .

ومن ناحية أخرى فإن هذا المعيار لا يبين الطريقة التي يمكن بها إعطاء قيمة معينة بذاتها للكمية غير المحدودة r . ويمكن أن نخشى أن يكون إعطاء r هذه القيمة أو تلك مستندا الى حد كبير أو صغير على حكم شخصي بالنسبة الى أهمية الاختلال في ميزان المدفوعات وأهمية انقضاء عليه .

(١) يمكن تعريف السياسة الاقتصادية للتنمية بأنها التطبيق الهادف لمجموعة الاجراءات والوسائل الاقتصادية والمالية التي في مقدور الدولة اتخاذها من أجل حث المستهلكين والمنتجين في القطاع الخاص على اتباع الطرق المعتبرة ضرورية لتحقيق أهداف خطة التنمية .

Cf. O. Eckstein : Investment Criteria..., op. cit., p. 66.

ولا يفسر لنا هذا المعيار ، أخيراً ، واقع ان البلاد في طريق النمو تخصص مبالغ كبيرة للاستثمارات الاجتماعية في الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وغيرها . ان أى معيار للاستثمار ، كى يكون شاملاً ووحيداً ، لا بد أن يأخذ هذه الاستثمارات الاجتماعية في الاعتبار وذلك الى جانب الاستثمارات في الهيكل الاساسى الاقتصادى وفى المشروعات المنتجة مباشرة .

ثانياً - انتقادات عامة لكافة المعايير :

بعد ان استعرضنا معايير الاستثمار الاربعة ووجهنا بعض الانتقادات الى كل منها ، وسنتولى ، فى هذا المجال ، توجيه أربعة انتقادات عامة تنطبق على كافة هذه المعايير دون استثناء وفيها تمكن أسباب عدم كفايتها كموجه صالح للتطبيق لتوزيع الاستثمارات فى برامج التنمية .

١ - عدم التمييز بين الآثار الكمية والآثار الكيفية للاستثمار :

من الواضح ان كل استثمار قابل لأن تكون له آثار كمية يمكن تقديرها حسابياً والتعبير عنها بوحدات نقدية ، وهى آثار تساهم فى زيادة الدخل القومى ، وذلك الى جانب آثار كينية لا يمكن تقديرها حسابياً بسبب طبيعتها ذاتها مثل أثر مشروع معين على توزيع الدخل القومى ، على اكتساب المهارة الفنية وعلى تكوين عمال فنيين ، على اقامة توازن ميزان المدفوعات وغيرها .

ان كل معايير الاستثمار الحالية لا تعمل حساباً لهذه التفرقة وتحاول تحديد آثار الاستثمار آخذة فى الاعتبار أثراً كمياً واحداً مثل زيادة الدخل القومى (معيار الانتاجية المرتفعة لرأس المال) او بعض الآثار الكينية مثل استخدام فنون الانتاج المتقدمة والأثر على تزايد السكان (معيار الكثافة القوية لرأس المال) أو ، أخيراً ، الاخذ فى الاعتبار الى جانب الأثر على زيادة الدخل القومى أثراً كينياً واحداً هو اقامة توازن ميزان المدفوعات مع محاولة قياسه أو حسابه ، مما ينتهى الى اعطاء قيمة تحكمية بدرجة ما (معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية) .

٢ - التحليل الجزئى لتكاليف ولآثار الاستثمار :

ان كل معايير الاستثمار تقوم على تحليل جزئى وليس متكامل لتكاليف ولآثار الاستثمار مما يؤدي الى أن يكون كل منها صحيح جزئياً فقط وغير كاف كموجه ، شامل ووحيد ، لتوزيع الموارد فى برامج التنمية فى البلاد فى طريق النمو .

وهكذا فإن معيار الكثافة الضعيفة لرأس المال لا يعمل حسابا إلا لنسبة رأس المال إلى العمل في مختلف المشروعات . أما معيار الانتاجية المرتفعة لرأس المال فلا يأخذ في الاعتبار من بين تكاليف الاستثمار إلى رأس المال فقط كما لو كان العمل وسائر عناصر الانتاج لا تكون نفقات حقيقية بالنسبة إلى الجماعة . وأن مشروعا معيناً من الممكن أن يكون ذا انتاجية مرتفعة فقط لأنه يستخدم بكثرة العمل أو المواد الأولية أو سائر عناصر الانتاج الأخرى . كذلك لا يعمل هذا المعيار حساباً من بين آثار الاستثمار إلا للزيادة في الدخل القومي . أما معيار الكثافة اقوية لرأس المال فلا يستبقى ، من جانبه ، من بين آثار الاستثمار إلا بعض الآثار الكيفية ويعمل مساهمة مختلف المشروعات في زيادة الدخل القومي . وأخيراً فإن معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية لا يعمل حساباً إلا لأثر أو لآثارين كفيين للاستثمار وذلك إلى جانب الأثر الكمي للاستثمار ، أى المساهمة في زيادة الدخل القومي ، ويهمل آثار الاستثمار الاجتماعية . ومن ناحية أخرى فإن هذا المعيار لا يأخذ في الاعتبار صراحة تكلفة رأس المال (سعر الفائدة) والموارد الطبيعية المختلفة .

ومن هذا نرى أن أيّاً من معايير الاستثمار الحالية لا يصدر عن تحليل متكامل يأخذ في الاعتبار مجموع تكاليف الاستثمار وآثاره .

٣ - عدم أخذ آثار الاستثمار غير المباشرة في الاعتبار :

إن المعايير الحالية للاستثمار لا تأخذ إطلاقاً ، أو تماماً ، في الاعتبار آثار الاستثمار غير المباشرة . ومن المعروف أن كثيراً من المشروعات خاصة المتعلقة بالهيكل الأساسى الاقتصادى ليس لها آثار مباشرة وإنما غير مباشرة ، بمعنى أن هذه المشروعات لا تقدم سلعاً وخدمات لها قيمة نقدية في السوق ، وإنما تقدم خدمات لا غنى عنها لتشغيل المشروعات والوحدات الانتاجية المنتجة مباشرة . وتعتبر هذه الخدمات آثاراً غير مباشرة ايجابية لهذه المشروعات .

ومن جهة أخرى فإنه قد يحدث أن تكون لبعض المشروعات آثار غير مباشرة سلبية على بعض المشروعات والوحدات الانتاجية الأخرى . أن مشروعا يستخدم ذات عنصر الانتاج الذى تستخدمه وحدات أخرى قائمة فعلاً يمكن أن يسبب زيادة في ثمن شراء هذا العنصر ، في حالة ما إذا كان نادراً ، وبالتالي رفعاً لتكلفة انتاج هذه الوحدات .

يجب إذن على أى معيار للاستثمار ، كى ويكون صالحاً للتطبيق ، أن يأخذ في الاعتبار الآثار غير المباشرة ، الايجابية والسلبية ، للمشروعات وأن

يضمنها في التحليل . والواقع أيا من المعايير الحالية لا يعمل حسابا لهذه الآثار غير المباشرة ، ما عدا معيار الانتاجية الحديثة الاجتماعية . وحتى هذا المعيار فإنه لا يأخذ في الاعتبار الا الآثار غير المباشرة الايجابية (ب) مغفلا الآثار غير المباشرة السلبية .

٤ - استخدام أثمان السوق لتقدير تكاليف وآثار الاستثمار :

ان الاثمان القائمة في السوق لا تعبر دائما ، في الواقع ، عن القيمة الحقيقية للمنتجات ولعناصر الانتاج بالنسبة الى المجتمع ككل ، ولا تصلح بالتالى كقاعدة لتحليل يستهدف اقامة نظام أولوية بين مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة . فالضرائب غير المباشرة والضرائب الجمركية والاعانات تؤدي الى أن يكون ثمن السوق بالنسبة الى بعض السلع والخدمات بعيدا ، كثيرا أو قليلا ، عن القيم الحقيقية التى تكلفتها الجماعة لإنتاجها أو لاستيرادها . ومن جهة أخرى فان ثمن السوق لرأس المال ، أى سعر الفائدة ، وثمان السوق للعمل ، أى الاجور ، وثمان السوق للعملات الأجنبية ، أى سعر الصرف ، لا تمثل بالدقة لأسباب متعددة ، لا محل لشرحها هنا (١) التكلفة الحقيقية التى يتكلفتها المجتمع بالنسبة الى عناصر الانتاج هذه .

من الضروري إذن أن نصصح الاعوجاج الموجود فى أثمان السوق عند القيام بحساب تكاليف وآثار الاستثمار وذلك باتخاذ الاثمان الحقيقية (أو الاجتماعية أو المحاسبية) التى تعبر عن وجهة نظر المجتمع فى مجموعه أساسا لحساب وليس الاثمان القائمة فى السوق والتى تعد صحيحة من وجهة نظر المنظم الفردى فقط .

والواقع ان أيا من المعايير الحالية للاستثمار ، ما عدا معيار الانتاجية الحديثة الاجتماعية ، لا يعمل حسابا للاثمان الحقيقية أو الاجتماعية

(١) ان تحليل الاسباب المشار اليها لا يدخل فى نطاق البحث الحالى وانما فى نطاق نظرية الاثمان المحاسبية أو الاجتماعية ، ويعبر عنها بتعبيرات مختلفة مثل

accounting prices, social prices, equilibrium prices, shadow prices

ونكتفى هنا بتقرير أن الاختلالات الهيكلية الموجودة فى البلاد المتخلفة تنعكس فى عدم مساواة بين النسب الموجودة بها عناصر الانتاج والنسب التى تستخدم فيها هذه العناصر فعلا فى العملية الانتاجية مما يؤدي الى أن تكون أثمان السوق غير معبرة عن القيمة الحقيقية لعناصر الانتاج وكذلك للسلع والخدمات ، من وجهة نظر المجتمع فى مجموعه ، وان كانت تعبر فى كل الاحوال عن قيمتها الحقيقية من وجهة نظر المنظم الفردى .

للمنتجات وعناصر الانتاج وانما يقيم تحليله على أساس أثمان السوق .
 وحتى معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية لا يطبق الاثمان الاجتماعية بطريقة
 منظّمة شاملة وانما بطريقة مجزأة . وهكذا فانه يطبق اثمان السوق على
 المنتجات المصدرة مع أنه يتعين أن تزداد قيمتها ، من وجهة نظر المجتمع ،
 نظرا لما تدره هذه المنتجات من عملات أجنبية . ومن جهة أخرى فان هذا
 المعيار لا يطبق الاثمان الاجتماعية على الآثار غير المباشرة (ب) ولا على
 تكلفة الموارد الطبيعية اللازمة لاقامة المشروعات .

ان هذه الانتقادات العامة التى توجه لكافة المعايير الحالية للاستثمار
 تفسر الاسباب التى من أجلها تعتبر هذه المعايير غير كافية ، وانما ليست
 خاطئة تماما ، كما تفسر ان أيا منها لا يمكن أن يعتبر موجهها شاملا ووحيدا
 لتوزيع الاستثمارات فى برامج التنمية فى البلاد فى طريق النمو .

وسنحاول فى البحث الثانى والأخير أن نضع الأسس التى لابد منها ،
 فى نظرنا ، اذا اردنا اقامة معيار سليم للاستثمار يمكن الاعتماد عليه كموجه
 شمل لتوزيع الاستثمارات فى البلاد فى طريق النمو بين مختلف المشروعات
 وبين فنونها الانتاجية المختلفة .

البحث الثانى

أسس معيار الاستثمار والتسليم

بعد أن استعرضنا فى البحث الاول معايير الاستثمار الحالية
 والانتقادات الموجهة التى من شأنها عدم صلاحية أى منها كى يكون موجهها
 صالحا للتطبيق عند توزيع الموارد المتاحة للبلاد فى طريق النمو بين مختلف
 المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة ، نتولى فى هذا الفصل تقديم أربعة أسس
 لا بد لأى معيار سليم للاستثمار أن يستند عليها حتى يمكن لأوضاعى برامج
 التنمية الاعتماد عليه فى معالجة مشكلة توزيع الموارد المشار إليها .

الأساس الأول : التفرقة بين الآثار الكمية والآثار الكيفية للاستثمار

ان الاستثمار فى وجه معين من أوجه النشاط يمكن أن تترتب عليه فى
 الحقيقة ، آثار كمية أو كيفية أو ، كما هى الحال عادة ، النوعين من الآثار معا .

وتمثل الآثار الكمية للاستثمار قيماً يمكن تقديرها حسابياً والتعبير عنها بوحدات نقدية ، وبالتالي إضافة الأثر منها الى الآخر أو طرحه منه ، وتسمح هذه الآثار بتحقيق أهداف ذات طبيعة كمية وقابلة للتقدير الحسابى .

أما الآثار الكيفية فهي تمثل قيماً لا يمكن ، على العكس ، تقديرها حسابياً أو التعبير عنها بوحدات نقدية ولا يمكن بالتالى إضافة الأثر منها الى الآخر أو طرحه منه . وتسمح هذه الآثار بتحقيق أهداف ذات طبيعة كيفية وغير قابلة للتقدير الحسابى .

ان هذه التفرقة بين الآثار الكمية والآثار الكيفية للاستثمار لاغنى عنها كما سنرى بعد قليل لتجنب تعقيدات لا فائدة منها فى نظرية معايير الاستثمار (١) .

وسنتولى الآن دراسة الآثار الكمية ثم الآثار الكيفية التى يمكن أن تترتب على الاستثمارات الجديدة .

أولاً - الآثار الكمية للاستثمار :

زيادة الدخل القومى الحقيقى

ان القيمة الكمية الوحيدة القابلة للتقدير الحسابى التى يمكن أن تترتب على القيام باستثمار معين هى فى الواقع زيادة الناتج القومى أو ، بالأحرى ، الدخل القومى الحقيقى . وبالتالى فانه يمكن تعريف الآثار الكمية للاستثمار بأنها تلك تمثل زيادة فى الدخل القومى الحقيقى . هذه الآثار ، سواء مباشرة أو غير مباشرة ، هى وحدها التى يمكن أن تخضع للتقدير الحسابى وان يعبر عنها بوحدات نقدية وبالتالى أن تجمع أو تطرح . وهكذا يمكن التوصل الى رقم نهائى يمثل قيمة الآثار الكمية لاستثمار معين سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، رقم يعين ، فى وحدات نقدية ، مساهمة هذا الاستثمار فى زيادة الدخل القومى الحقيقى .

ويهمنا أن نؤكد هنا أن توزيع الإيرادات المتحققة من استثمار معين بين الاستهلاك الجارى والادخار لا يمكن أن يعتبر أثراً لهذا الاستثمار ، لا كمياً ولا كيفياً . ان هذا التوزيع ، فى اقتصاد مخطط ، مستقل فى الواقع تمام الاستقلال

(١) سبق أن لفت الأستاذ J. Tinbergen النظر الى هذه التفرقة بين الآثار الكمية والآثار الكيفية للاستثمار . راجع مقالة :

The Relevance of Theoretical Criteria in the Selection of Investment Plan, in : Investment Criteria and Economic Growth (Max F. Millikan, ed.). Center of International Studies, Massachusetts Institute of Technology, Asia Publishing House New York, 1961.

عن توزيع الموارد بين مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة . فهذا التوزيع هو محل القرارات العامة لاستراتيجية التنمية التى تقررها السلطات المسئولة غالبا حتى قبل تقرير كيفية توزيع الموارد . وتحاول هذه السلطات حل المشكلة الصعبة التى تمثل فى التوفيق بين الرغبة فى رفع مستوى الاستهلاك الجارى للجماهير الشعبية وضرورة زيادة تكوين رأس المال . وبعبارة أخرى فان هذه المشكلة تتمثل فى تعيين المدى الذى يمكن أن يضحى فى حدوده بمستوى الاستهلاك الحالى ، أو بزيادته الحالية ، من أجل الحصول على مستوى للاستهلاك أكثر ارتفاعا فى المستقبل غير القريب .

وتتوصل الدولة الى تنفيذ القرارات العامة المتعلقة بتوزيع الإيرادات ، المتحققة من لاستثمارات الجديدة ، أو القديمة ، بين الاستهلاك الجارى وبين تكوين رأس المال وذلك من خلال مختلف إجراءات السياسة الاقتصادية للتنمية بالإضافة الى قراراتها المتصلة مباشرة بأوجه النشاط العام .

ثانيا - الآثار الكيفية للاستثمار :

قد يحدث أن يكون القصد من القيام ببعض الاستثمارات تحقيق أهداف ذات طبيعة كفية لا يمكن تقدير قيمتها حسابيا أو التعبير عنها بوحدات نقدية . وتعتبر هذه القيمة عن أثر كفى للاستثمار . ومن البدهة أن استثمارا معينا يمكن أن يترتب عليه آثار كمية وآثار كفية فى نفس الوقت .

وسنعرض فيما يلى الأوجه العشرة الأكثر أهمية التى ترتبط بها الآثار الكيفية للاستثمار ، آثار لا يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية .

١ - الاعتبارات السياسية

تعد هذه الاعتبارات ، فى بعض الأحيان ، حاسمة فى إقامة بعض المشروعات بعينها ، وهكذا يمكن أن يحدث أن تعطى الدولة أولوية للاستثمارات فى فرع معين من فروع الصناعة الثقيلة أو فى ميدان من ميادين البحث النووى من أجل تعزيز مركزها الدولى حتى لو كانت رؤوس الأموال المستعملة فى هذه الاستثمارات يمكن أن تكون أكثر انتاجية ، بالمعنى الاقتصادى للكلمة ، فى ميدان آخر من ميادين النشاط الاقتصادى . ان آثار هذه الاستثمارات ، بداهة ، هى آثار كفية وبالتالي لا يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية .

٢ - الاعتبارات الحربية

من الملاحظ ، فى كل بلد ، أن بعض الاستثمارات ، فى انشاء الطرف والكبارى وغيرها ، تدبر بوجودها أساسا الى اعتبارات حربية ومتعلقة بالدفاع

الوطنى • وهكذا قد تفضل دولة ما ، مثلا ، انتاج الصلب بنفسها بدلا من استيراده وذلك لاعتبارات حربية حتى لو كانت تكلفة الصلب المنتج تحاور الى حد بعيد ثمن الصلب المستورد •

أكثر من هذا ، كما بين V.V. Novzhirov (١) قد تعطى الدولة أولوية لطرق الانتاج التى تسهل تحويل الصناعات الى خدمة المجهود الحربى فى حانه الضرورة • ان كافة هذه الآثار للاستثمار ولفنون الانتاج عى بلا شك ذات صبغة كفية •

٣ - الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية

ان قسما كبيرا من رؤوس الأموال المتاحة للبلاد فى طريق النمو يخصص لضمان مستوى معين من الخدمات المشار اليها تعتبره هذه البلاد لا غنى عنه وتقام هذه الاستثمارات الاجتماعية ، لا بهدف الحصول على منتجات لها قيمة نقدية فى السوق ، لكن بقصد تحقيق أهداف كفية فى ميادين الصحة والتعليم والثقافة •

٤ - تزايد السكان

من النادر أن يكون للاستثمار فى وجه معين من أوجه النشاط ، بصفته هذه ، آثار على معدل تزايد السكان • لكن المحتمل ، وهو ما أثبتته التجربة الماضية للبلاد المتقدمة ، هو أن تساهم الاستثمارات التى يترتب عليها التعجيل بحركة تكوين المدن فى خلق محيط مستعد أكثر من المحيط الزراعى لقبول وتطبيق مختلف وسائل الرقابة على النسل ، وهذا بالأخص من أجل المحافظة على مستوى للمعيشة أكثر ارتفاعا أمكن الوصول اليه • ان هذه الوسائل للرقابة على النسل هى ، فى الحقيقة ، وحدها التى يمكن أن تؤدى الى عبوط فعلى فى معدل تزايد السكان • وهكذا فان تأثير الاستثمار على تزايد السكان يعد ، بداهة ، ذو طبيعة كفية •

٥ - تحويل جزء من اليد العاملة الزراعية الى أوجه النشاط الصناعى

ان البلاد فى طريق النمو ذات الكثافة الضعيفة للسكان والراغية فى التعجيل بتنمية القطاع الصناعى تجد نفسها مضطرة الى اعطاء بعض الأولوية للاستثمارات فى القطاع الزراعى ، بما فى ذلك بعض المجهودات لاستعمال الآلات الزراعية ، وذلك من أجل امكان تحويل جزء من اليد العاملة الزراعية نحو أوجه

النشاط الصناعى • ولا تستهدف الاستثمارات المتنامية فى الزراعة ، فى هذه الحالة ، زيادة الانتاج الزراعى ، وانما تستهدف على العكس تحرير جزء من اليد العاملة الزراعية من أجل استعمالها فى القطاع الصناعى الواجب تنميته • وبفضل ارتفاع انتاجية العمل بعد القيام بالاستثمارات المشار اليها ، كان هذا التحرير عملا ممكنا • ومن هنا نلاحظ الطبيعة الكيفية لآثار هذه الاستثمارات الزراعية •

أما بالنسبة الى البلاد ذات الكثافة القوية للسكان الراغبة أيضا فى تنمية القطاع الصناعى ، فانه يترتبها تخصيص بعض رؤوس الأموال للاستثمار فى الزراعة ، ليس بقصد تحويل جزء من اليد العاملة الزراعية نحو النشاط الصناعى ، وهو ما لا تدعو الحاجة اليه بداهة • وانما بقصد زيادة الانتاج الزراعى لمواجهة تزايد استهلاك المنتجات الزراعية وكذلك تزايد الطلب على المواد الأولية الزراعية الذى يصاحب عادة التنمية الصناعية •

وهكذا نرى أن الاستثمارات الزراعية تقام ، فى هذه الحالة بدورها ، من أجل الوصول الى أهداف ذات طبيعة كيفية لا كمية •

٦ - خلق حالة ذهنية ديناميكية

ان الاستثمارات القائمة على أساس من الغنوى الانتاجية الحديثة توجد علاقة بين السكان والآلات وتساهم فى خلق كفايات وحالات ذهنية لا غنى عنها للتنمية وللتقدم الاقتصادى والصناعى ، مثل حيوية السكان ومرونة وطواعية اليد العاملة وبصفة عامة ، رد الفعل الملائم للحوافز الاقتصادية من جانب السكان (١) •

ان آثار بعض الاستثمارات وفنونها الانتاجية على خلق حالة ذهنية ديناميكية هى بالطبع آثار كيفية لا يمكن التعبير عنها بوحدة نقدية •

٧ - مستوى العمالة

من المعروف أن عددا كبيرا من البلاد فى طريق النمو يعانى من بطالة واسعة ، ظاهرة ومقنعة ، بين السكان • ومن هنا كانت الأهمية الكبيرة التى تعلقها هذه البلاد على هدف تعظيم العمالة من بين أهداف برامج التنمية •

Cf. J. Mouly : Note sur les Propositions... op. cit. p. 70. — H. Leibenstein (١)
Why do we disagree on Investment Policies for Development ? I.E.J., Vol. V no
4. April 1958, p. 385.

وتعتبر برامج بعض هذه البلاد ، كالهند مثلا «١» ، ان العمالة هدف في ذاته باعتباره قيمة اجتماعية لاغنى عنها للإنسان . في هذه الحالة ، من الممكن تصور اعطاء بعض الأولوية للفنون الانتاجية التي تستخدم عددا من العمال أكبر من المشروعات والفنون الأخرى ، حتى لو كانت هذه الأخيرة تساهم أكثر من زيادة الدخل القومي ، مع استعمال نفس الموارد من رأس المال ومواد أولوية وموارد طبيعية (٢) .

ومن الممكن أيضا تصور أن تتخذ بلاد أخرى سلوكا مختلفا كلية . باعطاء الأولوية لمشروعات التي تساهم أكثر في زيادة الدخل القومي دون مراعاة آثارها على مستوى العمالة . وتفضل هذه البلاد ، في هذه الحالة ، الإبقاء على مستوى العمالة الحالي مع توزيع إعانات اجتماعية على العاطلين ، إعانات أصبحت ممكنة بفضل الإيرادات المتحققة والمرتفعة نسبيا . وتستطيع هذه البلاد ، من جهة أخرى ، تخصيص جزء كبير نسبيا من هذه الإيرادات لتكوين رأس مال والاستثمارات الجديدة التي من آثارها تقديم فرص عمل جديدة للعمال العاطلين صراحة أو مقنعين . ويمكن لبلد ما أن يتخذ هذا السلوك خشية تقديم عمل للعاطلين لا يختلف الا قليلا عن البطالة المنفعة مفضلا ، على العكس ، تقديم عمل على أساس الفنون الانتاجية الحديثة حتى لو لم يكن من الممكن تحقيق هذه الغاية الا في المستقبل البعيد بدرجة ما .

كافة هذه الآثار للاستثمار ، كما نرى ، آثار كيفية لا يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية .

٨ - التنمية الإقليمية

من الممكن أن يكون هناك اختلاف ، كبير أو صغير ، بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمختلف مناطق البلد الواحد . ومن الممكن في مثل هذه الحالة اعطاء أولوية معينة للمشروعات التي تساهم في زيادة الدخل السنوي المفرد في المناطق الأقل تقدما أو التي تساهم في تحسين مستوى العمالة في المناطق التي توجد بها بطالة واسعة ، حتى لو كان من الممكن للموارد المستعملة في هذه المشروعات أن تساهم في زيادة الدخل القومي باستعمالها في مشروعات أخرى ، لكن مقامة في مناطق أخرى من البلاد .

P.C. Mahalanobis : The Approach of Operational Research to Planning in India, S., vol. 16, parts 1-2, Dec. 1955, p. 16. (١)

(٢) راجع في تنظيم العمالة كأحد أهداف خطط التنمية :

A. Gameh : La Technique..., op. cit., pp. 63-70.

أن زيادة الدخل السنوى الفردى و تحسين مستوى العمالة فى المناطق الأقل تقدما فى البلد الواحد هى ، بلا شك ، آثار كيفية للمشروعات المقامة فى هذه المناطق .

٩ - استعمال طرق الانتاج الحديثة

يترتب على القيام بالمشروعات التى تستخدم طرق الانتاج الحديثة فى عملياتها الانتاجية اتاحة الفرصة لتكوين كادر متمرن وطبقة عمالية فنية تحتاجها البلاد المتخلفة بدرجة كبيرة . وتعد هذه لاطرق ، من ناحية أخرى ، الشرط الضرورى لزيادة انتاجية العمل ، مما لا غنى عنه فى المدن الطويل لضمان استمرار التقدم الاقتصادى والاجتماعى . وتعتبر كافة هذه الآثار التى يمكن تحقيقها بفضل استخدام طرق الانتاج الحديثة فى الهيكل الانتاجى آثارا كيفية للاستثمار لا يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية .

ويلاحظ فى هذا الشأن أن استعمال الفنون الانتاجية الحديثة لا يتضمن بالضرورة نقص انتاجية رأس المال أو ، بعبارة أخرى ، رفع العلاقة رأس مال / انتاج . وهكذا فإن البحث الذى قامت به مدرسة دلهى للاقتصادية واشتمل على عدد من الوحدات الصناعية صغيرة الحجم قد أظهر أن استعمال الكهرباء فى العملية الانتاجية كقوة محركة لم يترتب عليه زيادة العلاقة رأس مال/انتاج فى هذه المشروعات ، بل على العكس ، فقد سمح استعمال الكهرباء بتخفيض هذه العلاقة فى غالبية الحالات (١) .

ويلاحظ أخيرا أن بعض المشروعات الصناعية لا تعطى مجالا للاختيار فيما يتعلق بالفن الانتاجى الواجب استعماله مما يتعين معه ضرورة قبول طريقة انتاج معينة إذا أردنا تنفيذ هذه المشروعات (٢) .

١٠ - حالة ميزان المدفوعات

من المعروف أن ميزان المدفوعات فى الغالبية الكبرى من البلاد فى طريق النمو يتصف باختلال بين الواردات والصادرات ينتج من ميل هذه البلاد الى استيراد سلع وخدمات ذات قيمة أكبر من تلك التى تستطيع تصديرها . ولا يدخل فى نطاق هذه الدراسة ، بالطبع ، تحليل هذا الوضع . إنما يهمنا هنا بيان العلاقة بين مختلف المشروعات الاستثمارية وفنونها الانتاجية الممكنة والاختلال فى ميزان المدفوعات .

Cf. P.N. Dhar : Some Aspects of Technical Progress in Small Industries, (١)
I.E.R., vol III, no 1, Feb. 1956, pp. 68-77.

Cf. Mande'baum : The Industrialization..., op. cit., p. XVIII. (٢)

من الممكن تقسيم المشروعات وفنونها الإنتاجية المختلفة ، فيما يتعلق بآثارها على ميزان المدفوعات ، الى أربعة مجموعات :

- ١ - مشروعات تخصص منتجاتها لاحتياجات محل الواردات ،
- ٢ - مشروعات تخصص منتجاتها للتصدير ،
- ٣ - مشروعات تستخدم أدوات عوامل انتاج مستوردة .
- ٤ - مشروعات تستخدم ، كمعامل انتاج ، مواد كانت مخصصة للتصدير سابقا .

ونظرا الى أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق توازن ميزان المدفوعات تتحصل فى تقليل الواردات أو زيادة الصادرات ، أو الاثنين معاً ، فإنه يلاحظ ان المشروعات فى المجموعتين الأخيرتين تساهم فى تدهور ميزان المدفوعات وذلك يعمل على زيادة اختلاله (١) .

وتختلف أهمية الاختلال الموجود فى ميزان المدفوعات ، ومن ثم أهمية ازالته ، بدرجة كبيرة ، تبعا للظروف الخاصة لكل بلد . فبلد كاسرائيل ، مثلا ، ليس له أن يقلق كثيرا من الاختلال فى ميزان مدفوعاته نظرا الى أن كميات وشروط تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عليه يضمن الوفاء بحاجاته من السلع والخدمات الأجنبية دون أن يجد نفسه مضطرا الى زيادة صادراته بقدر هذه الحاجات . وبالمثل فإن دولة استطاعت تكوين احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبى فى الماضى توجد فى مركز مماثل لمركز اسرائيل .

لكن بلدا مثل اندونيسيا لا يمكنه الاعتماد على تدفق مماثل لرؤوس الأموال الأجنبية ، ومن ثم يجد نفسه مضطرا لاقامة توازن ميزان مدفوعاته اذا أراد الاستثمار فى استيراد فى السلع والخدمات التى يحتاجها وبالكميات المطلوبة . وفى هذه الحالة ، فإن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يمثل قيمة كبيرة لهذا البلد (٢) .

وهكذا نرى أن قيمة تحقيق توازن ميزان المدفوعات هى ذات طابع كیفى كلية ولا يمكن التعبير عنها بالوحدات النقدية ويترتب على هذا أن تعتبر آثار

(١) نود أن نؤكد هنا أن تقليل الواردات أو زيادة الصادرات يمكن أن يحقق أيضا من خلال تطبيق مختلف إجراءات الرقابة المباشرة بتخفيض سعر العملة الوطنية أو بتوزيع الناتج القومى ، واننا نقتصر ، فى هذا المجال ، على دراسة العلاقة بين الاختلال فى ميزان المدفوعات ومختلف أنواع المشروعات وفنونها الإنتاجية الممكنة .

(٢) لا يجب أن نهمل ، ونحن بصدد دراسة مشكلة توازن ميزان المدفوعات ، آثار الواردات من أموال الانتاج ومن الموارد الأولية على حجم الناتج القومى الإجمالى . ومن الممكن أن يحدث تخفيض لمثل هذه الواردات آثارا سلبية على هذا الناتج تجاوز الى حد بعيد التحسن المتحقق فى وضع ميزان المدفوعات نتيجة هذا التخفيض .

مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة على توازن ميزان المدفوعات أيضا ذات طبيعة كفية .

ونود أن نؤكد ، أخيرا ، أهمية توضيح العلاقة بين توازن ميزان المدفوعات والمغالاة فى سعر الصرف لصالح العملة الوطنية . ان هذه المغالاة تشكل ، فى الواقع ، عقبة أمام تحقيق توازن ميزان المدفوعات نظرا الى أنها تشجع استيراد المنتجات الأجنبية ولا تشجع تصدير المنتجات الوطنية . ولهذا فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يساهم فى تحسين حالة ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع التصدير وعدم تشجيع الاستيراد .

ومن ناحية أخرى فإنه يلاحظ أن سعر الصرف فى غالبية الدول فى طريق النمو مغالى فيه لصالح العملة الوطنية ، مما يتعين معه البحث عن السعر الذى يعبر عن القيمة الحقيقية للنقد الأجنبى من وجهة نظر المجتمع أو ، بصارة أخرى ، الثمن الحقيقى لوحدة من هذا النقد الأجنبى من نفس وجهة النظر هذه . والواقع أن الأثمان الحقيقية ، أو الاجتماعية أو المحاسبية ، للنقد الأجنبى تشكل أساسا لا غنى عنه للمعيار السليم للاستثمار كما سنرى . وهكذا فإن آثار الاستثمار على ميزان المدفوعات سيتضمنها هذا المعيار بطريقة منتظمة وشاملة من خلال استعمال الأثمان الحقيقية أو المحاسبية للنقد الأجنبى عند تقدير مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة .

هذه هى الأوجه العشرة الأكثر أهمية التى ترتبط بها الآثار الكيفية للاستثمار .

ومن الممكن بعد استعراض الآثار الكمية والآثار الكيفية للاستثمار أن نلاحظ أن الآثار الأولى يمكن أن تعتبر اقتصادية وأن الآثار الثانية يمكن أن تعتبر اجتماعية سياسية . ومع هذا فقد فضلنا الكلام عن الآثار الكمية والآثار الكيفية للاستثمار وذلك للأسباب الآتية :

١ - يلاحظ أن الآثار الكيفية للاستثمار ليست دائما ذات طبيعة اجتماعية سياسية أو ، بتعبير آخر ، غير اقتصادية . وهكذا فإنه يترتب على نشر طرق الانتاج الحديثة فى الجهاز الانتاجى آثار على انتاجية العمل وتكوين اليد العاملة الفنية وهى آثار ذات طبيعة اقتصادية دون شك . ويمكن أن نلاحظ نفس الشيء بالنسبة الى حالة ميزان المدفوعات .

٢ - يلاحظ أيضا أن العلاقة بين الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية السياسية متشابكة مترابطة الى درجة يتعذر معها وضع أى فاصل واضح بين هذين النوعين من الآثار . وهكذا فإن مستوى صحيا مرتفعا يساعد على رفع انتاجية العمل وخفض نسبة الغياب عنه ، مما يسمح بزيادة الدخل القومى .

وهذا الدخل المتحقق يسمح ، من ناحية أخرى ، بتخصيص موارد أكبر للخدمات الصحية ومن ثم لرفع المستوى الصحى للسكان . ومن هذا نرى أن الفاصل بين الآثار الاجتماعية السياسية ليس واضحا ولا دقيقا .

٣ - ان السؤال الذى يوضع أمام مخططى التنمية من الناحية انعمية ، وهم بصدد اختيار الاستثمارات المختلفة ، يتعلق بمعرفة ما اذا كان من الممكن التعبير عن آثار الاستثمار بوحدات نقدية أكثر منه بمعرفة ما اذا كانت هذه الآثار اقتصادية أو غير اقتصادية .

لكل هذه الأسباب ، فإننا نفضل التمييز بين الآثار الكمية والآثار الكيفية للاستثمار ، ولو أن هذا لا يمنع من أن الآثار الكمية تعتبر ذات طبيعة اقتصادية وان الآثار الكيفية تعتبر ، فى مجموعها ، آثار اجتماعية سياسية أو غير اقتصادية .

الأساس الثانى : التحليل المتكامل لتكاليف وآثار الاستثمار :

طبقا لمبدأ أولى من مبادئ الجدل ، فإنه لا يمكن الوصول الى حل صحيح لمشكلة ما اذا لم تراعى كافة أوجه المشكلة فى نفس الوقت واذا لم تقم العلاقات الحقيقية بين كافة العناصر التى تكون المشكلة ، وأن عدم مراعاة هذا المبدأ هو فى رأينا المصدر الأساسى لعدم الكفاية وللتناقض الذى يهيمن على نظرية معايير الاستثمار فى برامج التنمية .

وبتطبيق هذا المبدأ على مشكلة معايير الاستثمار ، فإنه يتضح بجلاء أن التحليل الوحيد القابل لتقديم حل صالح للتطبيق لهذه المشكلة يتعين أن يكون تحليلًا متكاملًا يعمل حسابًا لكافة تكاليف ولكافة آثار الاستثمار فى نفس الوقت .

١ - التحليل المتكامل لتكاليف الاستثمار

لا بد ، عند بحث مختلف المشروعات وفنوبها الانتاجية الممكنة من أن نأخذ فى الاعتبار كافة العناصر التى تكون التكلفة الكلية لهذه المشروعات أى : تكلفة رأس المال « من المصادر الداخلية أو الخارجية » ، تكلفة العمل (الفنى وغير الفنى ، الأجنبى والوطنى) ، تكلفة المواد الأولية (الوطنية والأجنبية) وأخيرا تكلفة الموارد الطبيعية المستعملة .

ويمكن أن نتساءل عن مدى ضرورة اجراء مثل هذا التحليل المتكامل لتكاليف الاستثمار بالنسبة الى المشروعات التى تترتب عليها آثار سياسية أو

حربية محضة • ذلك أن الغاية من هذه المشروعات ليست زيادة الدخل القومى .
ومن ثم لن توجد مقارنة بين تكاليف هذه المشروعات وآثارها •

ونحن نعتقد أن التحليل المتكامل لتكاليف الاستثمار ضرورى قطعاً فى هذه الحالة • ان السلطات السياسية المسؤولة فى الدولة يجب ، فى الحقيقة ، أن تكون على علم واضح فيما يتعلق بالموارد التى يتعين على الجماعة التضحية بها إذا أردنا تنفيذ مثل هذه المشروعات حتى نستطيع المقارنة بين آثارها وآثار مشروعات أخرى يمكن أن تنفذ بنفس هذه الموارد •

ومن هنا نرى أن معرفة تكاليف كافة المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة ، حتى فيما يتعلق بالمشروعات ذات الآثار الكيفية المحضة ، هى فى الواقع عنصر لا غنى عنه فى أى قرار نهائى فيما يختص بالاختيار بين مختلف الاستثمارات •

٢ - التحليل المتكامل لآثار الاستثمار

رأينا أن مختلف المشروعات وفنونها الإنتاجية الممكنة يمكن أن يكون لها نوعين من الآثار : كمية وكيفية ، وان الآثار الكمية يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية نظراً الى أنها تمثل المساهمة فى زيادة الدخل القومى ، أما بالنسبة الى الآثار الكيفية فإنها لا يمكن ، بالتعريف ، أن تقدر حسابياً أو أن يعبر عنها بوحدات نقدية نظراً الى أنها تمثل عدداً من القيم المنوعة ذات الطبيعة السياسية والحربية والاقتصادية والاجتماعية •

هذان النوعان من الآثار يجب أن يؤخذا فى الاعتبار معا وفى نفس الوقت عند بحث مختلف المشروعات من أجل اعطاء كلا منها أولوية معينة •

لكن بالنظر الى أن الآثار الكيفية للاستثمار هى ذات طبيعة مختلفة كلية عن طبيعة الآثار الكمية وبالتالي فإنه لا يمكن اضافة أثر كمى الى أثر كيفى ، فأننا نقترح ، استهدافاً للوضوح ، أن ينشأ لكل مشروع جانبين منفصلين . الأول للآثار الكمية والثانى للآثار الكيفية التى تترتب على تنفيذها • ويكون مجموع الآثار الكيفية (الجانبين معا) ما يمكن أن نسميه بالآثار المتكاملة للاستثمار •

ونود الآن أن نذكر خمس ملاحظات قبل أن ننتهى منها الى نتيجة هامة :

١ - رأينا أن الآثار الكمية (الجانب الأول) أى المساهمة فى زيادة الدخل القومى الحقيقى هى وحدها التى يمكن تقديرها حسابياً والتعبير عنها بوحدات نقدية فى حين أنه لا يمكن ذلك بالنسبة الى الآثار الكيفية (الجانب الثانى) ،

٢ - من الواضح أن تقدير قيم الآثار الكمية للاستثمار هو ميدان عالم الاقتصاد *par excellence* بالنظر الى أن هذه القيم تمثل مساهمة مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية في زيادة الدخل القومي وان هذه المساهمة يمكن التعبير عنها بوحدة نقدية . أما تقدير قيم الآثار الكيفية ، فإنه دالة لاحكام ذات صبغة سياسية وحربية واقتصادية واجتماعية بحيث أن عالم الاقتصاد لا يمكنه ، بالتعبية ، الا أن يشترك في تكوين الأحكام ذات الصبغة الاقتصادية. أما باقى الأحكام الأخرى فانها تدخل في الحقيقة في ميادين اختصاص رجال السياسية ورجال الحرب وعلماء الاجتماع في كل بلد ، الى جانب علماء الاقتصاد .

٣ - يلاحظ أن الآثار الكمية للاستثمار ، أى المساهمة في زيادة الدخل القومي الحقيقى ، تعرض في شكل واحد ومتماثل في كافة المشروعات دون استثناء . وهكذا يمكن تقدير مساهمة أى مشروع مهما كان في زيادة الدخل القومي بنفس الطريقة التى تتبع في تقدير مساهمة كل مشروع آخر ، وذلك نظرا الى أن هذه المساهمة يمكن أن يعبر عنها دائما بوحدة نقدية لا تختلف من حالة الى أخرى .

أما الآثار الكيفية للاستثمار فانها لاتعرض في شكل واحد بالنسبة الى كافة المشروعات ، بل على العكس ، فانها تتمثل في تنوع كبير في الشكل يختلف من مشروع الى آخر . وهكذا فان مشروعاً معيناً يمكن أن يساهم في تحقيق آثار كيفية مختلفة كلية عن آثار المشروع الأول ،

٤ - يلاحظ أن قيمة الآثار الكمية للاستثمار تظل هى ذاتها من وقت الى آخر ، أى أن القيمة التى يعطيها المجتمع لزيادة معينة في الدخل القومي تظل دون تغيير في كافة الأوقات ، وبالعكس ، فإنه يلاحظ أن قيمة الآثار الكيفية تختلف باختلاف الوقت أو الزمن ، فهي تتغير وتبدل من وقت الى آخر بحسب الأهمية التى يعلقها المجتمع في وقت معين على تحقيق هذا الهدف الكيفى أو ذاك

٥ - ويلاحظ أخيراً أن كافة البلاد في طريق النمو تعلق أهمية تكاد تكون متساوية على زيادة الدخل القومي (الأثر الكمي للاستثمار) في حين أن الأهمية التى تعلقها هذه البلاد على تحقيق هذا الهدف الكيفى أو ذاك من أهداف الاستثمار تختلف الى حد بعيد من بلد الى آخر طبقاً للظروف الخاصة بكل بلد .

وهكذا نلاحظ :

- أن الآثار الكمية هى الوحيدة التى يمكن التعبير عنها بوحدة نقدية في حين أنه لا يمكن ذلك بالنسبة الى الآثار الكيفية ،

— ان الآثار الكمية تكون ميدان اختصاص عالم الاقتصاد فى حين أن الآثار الكيفية تكون أساسا ميدان اختصاص رجال السياسة والحرب وعلماء الاجتماع ،

— ان الآثار الكمية تتمثل فى شكل واحد لا يتغير بالنسبة الى كافة الاستثمارات فى حين أن الآثار الكيفية تتمثل فى تنوع كبير فى الشكل يختلف من مشروع الى آخر ،

— ان قيمة الآثار الكمية تظل هى ذاتها من وقت الى آخر ، فى حين أن قيمة الآثار الكيفية تتغير من وقت الى آخر .

— ان الأهمية التى تعلق على الآثار الكمية ، أخيرا ، هى بذاتها فى كافة البلاد ، فى حين أن الأهمية التى تعلق على الآثار الكيفية تتغير من بلد الى آخر .

لكافة هذه الأسباب مجتمعة فاننا نعتقد أنه يتعين على المعيار الصالح للتطبيق الذى يستطيع عالم الاقتصاد تقديمه الى مخططى التنمية أن يقتصر على تحليل الآثار الكيفية للاستثمار (الجانب الأول) دون غيرها .

ولا يتضمن هذا الرأى أى حكم قيمى فيما يتعلق بأهمية الآثار الكيفية ، بل انه يشير بكل بساطة الى ميدان تطبيق التحليل الاقتصادى وبالتالى ميدان الاختصاص العلمى ، أو الصلاحيات الفكرية ، لعالم الاقتصاد .

وعلى هذا فاننا نقترح أن يخضع معيار الاستثمار للتحليل الاقتصادى الآثار الكمية فقط للاستثمار (الجانب الاول) دون اثاره الكيفية (الجانب الثانى) .

وغنى عن البيان أن اختيار المشروعات لا يمكن أن يقوم على أساس الآثار الكمية فقط وأن الآثار الكيفية للاستثمار (الجانب الثانى) يجب أن تظل حاضرة فى ذهن الى جانب الآثار الكمية حتى يمكن تعيين الأولوية التى ستعطى لمختلف المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة أخذا فى الاعتبار الآثار المتكاملة للاستثمار ، أى الآثار الكمية والاثار الكيفية معا .

الأساس الثالث : مراعاة الآثار الكمية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار :

يتحصل الأساس الثالث من أسس معيار الاستثمار السليم فى أخذ الآثار الكمية المباشرة فى الاعتبار وأيضا الآثار الكمية غير المباشرة للاستثمار .

١ - الآثار الكمية المباشرة

يمكن القول ، بصفة عامة ، ان الآثار المباشرة لمشروع معين هي عبارة عن القيمة المالية للمنتجات ، أى السلع والخدمات ، التى ينتجها المشروع مطروحا منها تكاليف كافة عناصر الإنتاج المستخدمة فى العملية الانتاجية . وهذه الآثار الكمية المباشرة للاستثمار هي وحدها التى تقيم المنظم الفردى بالنظر الى أنها تمثل المصلحة التى يسعى الى تحقيقها .

ومن الواضح أن هذه الآثار تقيم المجتمع فى مجموعه أيضا ، ومن ثم تبدو ضرورة مراعاتها فى المعيار السليم للاستثمار .

٢ - الآثار الكمية غير المباشرة للاستثمار

يمكن تعريف هذه الآثار بأنها تتكون من كافة النتائج التى تترتب على القيام باستثمار معين غير الآثار الكمية المباشرة والتى تساهم فى زيادة أو فى انقاص الدخل القومى . ويعبر عن الآثار غير المباشرة الايجابية بالوفورات الخارجية . وعن الآثار غير المباشرة السلبية باللاوفورات الخارجية .

مثلا ، فإن الاستثمارات فى الهيكل الأساسى الاقتصادى تترتب عليها ، أساسا ، آثار غير مباشرة . وهكذا فإن مشروعات ابشاء الطرق التى لا تترتب عليها عادة تحقيق أرباح ، أى آثار كمية مباشرة ، تعد لا غنى عنها للمشروعات المنتجة كى تستطيع هذه المشروعات أن تستمر فى عملها . وهذا يمثل أثرا غير مباشر ايجابيا لمشروعات الطرق المشار اليها .

ومن جهة أخرى فإنه يترتب على قيام مشروع يستخدم عنصر الانتاج ذاته الذى يستخدم مشروع انتاجى آخر زيادة فى ثمن هذا العنصر فى حالة ما اذا كان نادرا ، وهذا هو الغالب ، ومن ثم ترتفع تكلفة المشروع الأخير وتقل أرباحه المتحققة . وهذا يمثل أثرا غير مباشر سلبيا للمشروع الأول .

ويلاحظ أن المنظم الفردى لا يعمل حسابا فى تقديره الا للآثار المباشرة دون الآثار غير المباشرة بالنظر الى أن الأخيرة لا تمثل بالنسبة اليه ربحا ، وهو الهدف الوحيد الذى يسعى الى تحقيقه ، لكن هذه الآثار غير المباشرة تمثل بالنسبة الى المجتمع عى مجموعة منافع حقيقية اذا كانت ايجابية ، اذ أنه لاغنى عنها لتشغيل الجهاز الانتاجى فى الدولة ، كما أنها تمثل خسارة حقيقية

للمجتمع اذا كنت سلبية ، وهذا واضح . وفى الحالتين تدعو الضرورة الى عمل حساب الآثار غير المباشرة بنوعيتها فى معيار الاستثمار الصالح للتطبيق .

الاساس الرابع : استعمال الأثمان المحاسبية أو الاجتماعية لتقدير تكاليف وآثار الاستثمار .

ان أثمان السوق لمختلف عناصر الانتاج (رأس المال ، العمل ، المواد الأولية ، العملات الأجنبية وغيرها) وكذلك لمختلف السلع والخدمات لا تمثل تماما ، فى الظروف الحالية للبلاد فى طريق النمو ، القيمة الحقيقية أو الفعلية لهذه العناصر والمنتجات من وجهة نظر المجتمع وان كانت تعبر عنها من وجهة نظر المنظم الفردى . لذلك تدعو الضرورة عند تقدير تكاليف وآثار مختلف المشروعات الى استعمال أثمان أخرى تعبر بشكل أصدق عن القيمة الحقيقية لهذه التكاليف والآثار من وجهة نظر المجتمع فى مجموعه .

ويمكن تسمية هذه الأثمان الأخرى ، اتباعا للاستاذ J. Tinbergen بالأثمان المحاسبية . والواقع أن أثمان المحاسبة تكون أداة فنية ملائمة لتقرير تكاليف وآثار مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة من وجهة نظر المجتمع وذلك باعطاء عناصر الانتاج وكذلك السلع والخدمات تقديرا أحسن يعكس بشكل أدق أهميتها وقيمتها النسبية . وتهدف الأثمان المحاسبية ، أو الاجتماعية ، بصفة عامة الى التعبير عن نفقة الخيار أو « العائد الضائع » لمختلف عناصر الانتاج ، أى الضياع الذى يتعين على الاقتصاد القومى تحمله نتيجة نقص عرض أى من هذه العناصر بمقدار وحدة واحدة . وتعتبر نفقة الخيار لعنصر انتاج مستعمل فى نشاط معين ، بعبارة أخرى ، عن القيمة التى كان من الممكن الحصول عليها باستعمال هذا العنصر فى نشاط آخر بدلا من استعماله فى الوجهة المشار اليه . وهكذا فان عنصرا لا يكفى عرضه لاشباع الطلب عليه يجب أن يعطى منطقيا ثمنا محاسبيا أكثر ارتفاعا من ثمثله فى السوق وهذه هى الحال بالنسبة الى رأس المال والنقد الأجنبى فى البلاد فى طريق النمو . وبالعكس ، فان عنصرا يزيد عرضه كثيرا على الطلب عليه يجب أن يعطى ثمنا محاسبيا أكثر انخفاضاً من ثمثله فى السوق ، وهذه هى الحال بالنسبة الى العمل غير الفنى فى هذه البلاد .

ومن هنا نرى أن الأثمان المحاسبية تهدف الى ازالة الفرق الموجود بين أثمان السوق لعناصر الانتاج ونتاجيتها الحدية ، وتتمثل هذه الأثمان فى مجموعه متناسقة من أثمان التوازن لا غنى عنها كأساس لتوزيع فعال للموارد ، من وجهة نظر الجماعة ، بين مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة .

وتكون هذه الأثمان في الحقيقة الأساس الوحيد الصالح لتقدير تكاليف وآثار الاستثمار ، أساس يسمح بتوجيه توزيع الموارد في برامج التنمية بطريقة تحقق الفعالية القصوى للاستثمارات ، فعالية تعبر عن وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل لا عن وجهة نظر المنظم الفردى مما يساهم ، الى جانب توزيع عادل للدخول ، فى تعظيم الرفاهية الاجتماعية .

١ - تقدير تكاليف الاستثمار طبقا للأثمان المحاسبية

ان أثمان السوق تمثل بالنسبة الى المنظم الفردى القيمة الحقيقية لتكاليف الاستثمار الذى يقوم به لكن هذه الأثمان لا تمثل بالنسبة الى المجتمع فى بلد فى طريق النمو ، القيمة الحقيقية لهذه التكاليف . فالواقع أن أثمان السوق قد تغالى وقد تبخس فى تقدير القيمة الحقيقية لهذه التكاليف من وجهة نظر المجتمع .

وسنقتصر على اعطاء مثل واحد لظهور الفرق بين الأثمان السوقية والقيمة الحقيقية ، من وجهة نظر المجتمع ، لتكاليف الاستثمار .

من المعروف أن كثيرا من البلاد المتخلفة تتصف بوجود عدد كبير من العاطلين صراحة أو مقنعين . فى هذه الظروف فان اقامة مشروع جديد سيترتب عليه اشتغال عدد من العمال العاطلين سابقا . ويلاحظ أن الاجور المدفوعة لهؤلاء العمال تكون بالنسبة الى المنظم الفردى تكلفة حقيقية للمشروع الجديد ، فى حين أنه بالنسبة الى المجتمع ككل فان هذه الاجور تمثل قيمة أكبر بكثير من القيمة الحقيقية للعمال المستغلين . ان التكلفة الأساسية التى يتحملها الاقتصاد القومى نتيجة اشتغال هؤلاء العمال تتمثل ، فى الواقع ، فى القيمة التى سيزيد بها هؤلاء العمال استهلاكهم بالنسبة الى استهلاكهم وقت أن كانوا عاطلين بالاضافة الى بعض النفقات اللازمة لتأهيلهم المهنى ، ان لزم نقلهم الى أماكن عمل بعيدة (١) .

٢ - تقدير آثار الاستثمار طبقا للأثمان المحاسبية

فى هذا المجال أيضا نجد ، بسبب الظروف الخاصة للبلاد المتخلفة ، أن أثمان السوق تمثل بالنسبة الى المنظم الفردى القيمة الحقيقية للمنتجات ، لكن الحال ليس كذلك دائما بالنسبة الى المجتمع فى مجموعه ، وسنعطى مثالا واحدا لاثبات ذلك .

(١) يلاحظ أن تحليلا عكسيا ينطبق على رأس المال والنقد الاجنبى كعنصرين من عناصر الانتاج .

يلاحظ فى حالة فرض ضرائب جمركية مرتفعة على بعض المنتجات المستوردة أن أثمان السوق تعبر بالنسبة الى المنظم الفردى تعبيراً صادقاً عن القيمة الفعلية لهذه المنتجات وأنه يتعين عليه أخذها فى الاعتبار عندما يقوم بإجراء تقديراته إذا أراد انتاج منتجات مماثلة لهذه المنتجات المستوردة .

لكن أثمان السوق هذه لا تعبر ، بالطبع ، عن القيمة الحقيقية لهذه المنتجات من وجهة نظر المجتمع . فمن الضرورى أن تخفض هذه الأثمان بمقدار قيمة الضرائب الجمركية كى تصل الى قيمتها الحقيقية من وجهة النظر هذه (١) .

وهكذا نرى أن أثمان السوق تعبر عن القيمة الحقيقية لتكاليف وآثار الاستثمار من وجهة نظر المنظم الفردى ، ولكن ليس من وجهة نظر المجتمع ككل ومن ثم يتعين أن يقوم المعيار السليم للاستثمار على أساس الأثمان التى تعبر عن القيمة الحقيقية لعناصر الانتاج وأيضاً للسلع والخدمات من وجهة النظر الأخيرة ، أى الأثمان المحاسبية أو الاجتماعية .

خاتمة

ان الأسس الأربعة التى استعرضناها تظهر المعالم الأساسية لمعيار الاستثمار السليم الصالح للتطبيق عند وضع برامج التنمية . فهو معيار يفرق بين الآثار الكمية والآثار الكيفية للاستثمار ويقتصر على تحليل الآثار الكمية وحدها ، أى المساهمة فى زيادة الدخل القومى الحقيقى . ومن جهة أخرى فان هذا المعيار يأخذ فى الاعتبار الآثار المباشرة وأيضاً غير المباشرة للاستثمار سواء ايجابية أو سلبية ويقوم ، بتقدير تكاليف وآثار الاستثمار ، المباشرة وغير المباشرة ، على أساس الأثمان المحاسبية أو الاجتماعية .

والواقع أن الاقتصاديين كانوا ولا يزالوا على وعى بأهمية المشكلة التى يواجهها مخططوا التنمية وهم بصدد توزيع الاستثمارات بين مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية الممكنة ، وقد حاولوا البحث عن المعيار الصالح لتوجيه المخططين فى مجهوداتهم لتوزيع الموارد بين مختلف الاستثمار . لكن للأسف فإن المعايير التى تقدموا بها كانت متناقضة وحتى فى بعض الأحيان متعارضة كلية مع بعضها البعض . أكثر من هذا ، فقد تكشف عدم كفاية أى من هذه المعايير كموجه عملى وفعال لتوزيع الاستثمارات .

(١) يلاحظ أن التحليل ذاته ينطبق بالنسبة الى كافة الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات وأن تحليلاً عكسياً ينطبق بالنسبة الى الإعانات التى قد تمنح لانتاج بعض السلع والخدمات .

ولا يصح أن تدعشنا هذه النتيجة المخيبة للآمال * فالواقع أن كافة المعايير الحالية للاستثمار لم تتمكن من مراعاة بعض القواعد المنطقية الأولية من جهة ، ولم تأخذ في الاعتبار وجهة نظر المجتمع ككل من جهة أخرى * وكانت النتيجة أن كلا من المعايير المقترحة صالح جزئيا فقط ، ولكن ليس تماما ، كموجسه للمخططين وهم بصدد حل مشكلة معايير الاستثمار .

وقد حاولنا في هذه الدراسة الكشف عن أسباب عجز معايير الاستثمار الحالية عن تحقيق هدفها والبحث عن الأسس التي لاغنى عنها لقيام معيار سليم للاستثمار .

اننا نقترح بعد هذه الدراسة ، أن ينشأ لكل مشروع جانبين : الأول خاص بآثاره الكمية والتي تتمثل في المساهمة في زيادة الدخل القومي الحقيقي ، والثاني خاص بآثاره الكيفية التي تمثل عددا من القيم المنوعة ذات الطبيعة السياسية والحربية والاقتصادية والاجتماعية . ويكون هذان الجانبان الآثار المتكاملة للاستثمار .

ان الآثار الكمية للاستثمار يمكن أن تقدر حسابيا وأن يعبر عنها بوحدات نقدية ، لكن ذلك غير ممكن بالنسبة الى الآثار الكيفية نظرا الى طبيعتها ذاتها . فمن غير المنطقي اذن ومن المستحيل في نفس الوقت أن نجمع بين هذين النوعين من الآثار في حساب واحد ، ومن ثم تدعو الضرورة الى فصلهما وتخصيص جانب خاص لكل نوع منها .

وغنى عن البيان أن أيا من هذين النوعين لا يكفي وحده كأساس للمقارنة السليمة بين مختلف المشروعات وفنونها الانتاجية . فمن المحتم ، في الواقع ، القيام بتحليل هذين النوعين أو الجانبين معا ، أى الآثار المتكاملة للاستثمارات ، قبل اعطاء مركز معين لكل مشروع في ترتيب الأولوية .

وحن نعتقد أنه يتعين على المعيار السليم انذى يستطيع عالم الاقتصاد المساهمة به في حل مشكلة معايير الاستثمار في برامج التنمية أن يقتصر على تقدير الآثار الكمية الاجتماعية ، أى من وجهة نظر المجتمع ، للاستثمار وليس الآثار المتكاملة لهذا الاستثمار . فالواقع أن تحديد قيمة الآثار الكيفية والتي لا يمكن ، بالتعريف ، أن يعبر عنها بوحدات نقدية يستلزم اشتراك ومساهمة رجال السياسة ورجال الحرب وعلماء الاجتماع في الدولة الى جانب علماء الاقتصاد أنفسهم بطبيعة الحال .

ان عالم الاقتصاد وحده لا يستطيع ، ولا يجب ، وفقا لاستعداداته المهنية ذاتها وصلاحياته الفكرية أن يحدد قيمة ومدى الآثار الكيفية للاستثمار . فمن

الأفضل اذن أن نعين بدقة حدود مجال التحليل الاقتصادى وبالتالى حدود المساهمة العلمية التى يستطيع عالم الاقتصاد تقديمها فيما يتعلق بحل مشكلة معايير الاستثمار فى برامج التنمية ، تاركين لرجال السياسة المسئولين اختيار الاتجاهات الأساسية للمجتمع .

ان دور عالم الاقتصاد ، كخبير اقتصادى ، لا يتحصل فى اتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بشكل واتجاه الاستثمارات فى المستقبل ، انما يتحصل ، على العكس ، فى تحليل الأوجه الاقتصادية لمشكلة اختيار الاستثمارات واثارة السلطات السياسية المسئولة عن اتخاذ القرارات النهائية وذلك بأن يضع تحت أنظارها الجوانب الاقتصادية بمعنى الكلمة للمشكلة . ذلك أن الاختيار النهائى يعتبر ، فى التحليل الأخير ، دالة لاعتبارات ذات صبغة سياسية الى حد بعيد .

قائمة بالمختصرات

- A.E.R. : American Economic Review.
 E.A. : Economie Appliquée.
 E.D.C.C. : Economic Development and Cultural Change.
 I.E.J. : The Indian Economic Journal.
 I.E.P. : International Economic Papers.
 I.E.R. : The Indian Economic Review.
 J.P.E. : The Journal of Political Economy.
 Q.J.E. : The Quarterly Journal of Economics.
 R.E. : Revue Economique.
 R.E. Stud : The Review of Economic Studies.
 S. : Sankhya.